

الحكم المحلي وخصوصية الفاعل التنموي المحلي
قراءة سوسيوتنموية في قانون الجماعات المحلية 2018 تونس
د. شهاب اليحياوي، أستاذ مساعد للتعليم العالي في علم الاجتماع، جامعة تونس
المنار- تونس

ملخص: لا يستقيم اعتبار الفعل العمومي التشاركي عملية تنظيمية وتسيرية خاضعة لعملية الضبط القانوني والقواعد التي تضمن نجاح مسار التشاركية وتأسيس ثوابت التنمية المحلية في الجهة. فهذا الفعل يتأثر الى حد بعيد بما يسميه Grafmeyer بأثر السياق. فالسياق المجتمعي الذي ينتج ويعد انتاج ضمنه وعبره الفعل التنموي التشاركي المؤسس للديمقراطية المحلية، يمارس سوسيولوجيا تأثيرا مهما وحاسما أحيانا كثيرة في نجاح تجربة تركيز الحكم المحلي. فالمجتمعات المحلية تتغير بالنظر الى البنية القبلية والعشائرية والعائلية غير المصرح بها او المعلومة مثلما بعلاقات القوة للنسيج الاجتماعي. فالفرد لا يتصرف بمعزل عن الروابط الجماعية التي تلون فعله الاجتماعي وترسم حدود انخراطه في الفعل العمومي المحلي. وهو ما حاولنا استشكاله ضمن قانون الحكم المحلي لتونس الصادر سنة 2018 الذي تم المصادقة عليه في سياق ثوري وفي واقع سياسي مركب ومعقد يستدعي قراءة غير قانونية خالصة للنص.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التشاركية، الحوكمة المحلية، الديمقراطية المحلية، التنمية الحضرية، الفاعل التنموي المحلي، الفعل العمومي، مركزية السلطة، لا مركزية القرار.

Local governance and the specificity of the local development actor
Socio developmental approach in the Local Communities

Act 2018 Tunisia

Dr.ChihebYahyaoui

Assistant Professor of Higher Education in Sociology

University of Tunis Al-Manar

Abstract: A participatory public act cannot be regarded as a regulatory and administrative process subject to a process of legal restraint and coercion that ensures the success of the participatory path and the establishment of local development parameters in the region. This action is highly influenced by what Grafmeyer calls the effect of context. The societal context within and through which the participatory development act that is the founder of local democracy is produced and recreated,

sociologically exerts an important and often decisive influence on the success of the local government concentration experiment. Communities vary in view of the unauthorized or informed tribal, clan and family structure as well as the power relations of the social fabric. The individual does not act in isolation from the collective ties that color his or her social act and draw the limits of his or her involvement in domestic public action. This is what we have tried to cite in the Law on Local Government of Tunisia of 2018, which was ratified in a revolutionary context and in complex and complex political situations that call for a purely illegal reading of the text.

Key words: participatory democracy, local governance, local democracy, urban development, local development actor, public action, centralization of power, decentralization of decision.

تقديم:

دخلت البلاد التونسية أخيرا في تجربة الحكم المحلي من خلال إصدار قانون الجماعات المحلية (قانون أساسي عدد 29 لسنة 2018) في سياق ثوري متحرك يحكمه جدل غير هادئ يوجّه بعمق حقل سياسي موسوم بديناميكية منشّجة يسودها هامش واسع من الريبة والخوف السائل بعبارة باومان (زيجمونت باومان، 2017)، حيث اعتدته بعض الأطياف السياسية دفعا نحو هشاشة أوسع لدولة مترهلة توشك أن تنقطع عن ثوابتها التاريخية وهيمنتها على المجتمع وبخاصة الجهات المهمشة التي كانت منطلق ووقود انتفاضة 17 ديسمبر 2010 - 14 جانفي 2011.

ثمّة معادلة جديدة تطرح بقوة على السوسيولوجيا تظهر في استقواء المجتمع بعد "الثورة" على الدولة بما أنّه أصبح يملك آليات غير تقليدية في الاحتجاج الفردي والجماعي المستند إلى قوة الرابط القرابي والهوي والطنافي منحت الأفراد مثلما جماعات الجوار أو جماعات العمل أو جماعات المصالح قوة تعبئة في مواجهة سلطة الدولة التوجيهية أو قوة الاخضاع إلى معقوليتها. وعلى خلاف تام من ذلك تعتبر أطياف سياسية أخرى من المجتمع المدني ومن الحساسيات السياسية أنّ قانون الحكم المحلي أو الجماعات المحلية هو انتصار للثورة ومبادئها بما هو ترجمة على الميدان لمطلب لامركزية القرار السياسي والتنموي وحق الجهات في ان يكون لمكونات مجتمعها المحلي وفاعليها المحليين دور فاعل في صياغة الاستراتيجيات التنموية المتوافقة مع خصوصية الحاجيات والخصوصيات الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع

المحلي (Benevolo, Leonardo, 1993, p115). فالتنمية الحضرية في بعدها المحلي تتغير نتائجها على الميدان أي على حياة المجتمع المحلي بالنظر لا فقط إلى أنماط العلاقات والتفاعل بين الفاعلين المحليين والنخب الحضرية، بل إلى ما تسمح به أيضا التشريعات المقودة للأنشطة وللعمليات التنموية وللخطيط الاستراتيجي للدولة أي المركز من صلاحيات وممكنات وإمكانات وقدرات لهذه الجماعات الإقليمية بعبارة Marcou (1999, p22). (Gérard Marcou, 1999, p22).

يستشكل البحث في سياق قراءته السوسيو تنموية للقانون مدى توافق التشريعات المتصلة بالتنمية المحلية وسيرورة التحضر (Castells, M, 1981) التي تؤسس لها مضامين هذا القانون مع مبادئ الحوكمة المحلية (Hannigan. John, 2016, p45-60) وشروط ممارسة الديمقراطية المحلية التي تستدعي أن تتمتع الإدارة المحلية باستقلالية القرار والتصرف الإداري والمالي والمقاربة التشاركية للتنمية المحلية (سليمان أعراج، 2012، ص10) التي تضعنا أمام مفهوم الديمقراطية التداولية أو أيضا التشاركية (Cédric Polère, 2007, p9) الذي لا يصح اختزال مدلوله في عملية انتخاب الإدارة المحلية للشأن العمومي بل يتسع لمعاني تشريك الفاعلين المحليين والنخب الحضرية المحلية بتخالف انتماءاتهم الطبقية والفئوية والأيدولوجية والفكرية في القرار التنموي للسكان الحضرية. من هنا فإنّ البحث يطرح هذه الأسئلة الإشكالية التالية: إلى أي مدى يستجيب النص القانوني المؤسس للحكم المحلي للحاجيات الفعلية للمجتمع المحلي بمتعدّد مكوناته وفاعليه؟ وهل يؤسس لضمانات وشروط تحول دون إعادة انتاج المركزية في صيغة مخفّفة او مظلمة؟ وإلى أي مدى يرسّخ هذا القانون المنهج التشاركي في الحكم وفي صياغة استراتيجيات تنمية محلية يكون للفاعل المحلي ضمنها حضورا فاعلا ومؤثرا في النقاش حول الشأن العام وفي التدبير المحلي والتأثير الدينامي في عملية اتخاذ القرار؟

وقد انطلقنا في قراءتنا السوسيو تنموية للقانون المحلي التونسي من جملة من التوجّهات او الفرضيات التي سينتهي لا محالة متن التحليل وتجاويفه الى تأكيدها او على خلاف من ذلك تنفيذها وبيان مدى قربها او بعدها من حقيقة ما تشير إليه مضامين القانون وفصوله. ويمكن حصرها في ثلاث وهي كالآتي:

-ثمة فجوة بين مضامين النص القانوني المتصلة بالتنمية والتخطيط الحضري وبين الاحتياجات الفعلية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي.

-لا تزال التشريعات الجارية الموصولة بالتنمية المحلية والتخطيط الحضري للمدينة تدفع عبر هذا القانون نحو المركز في حضرة الحكم المحلي.

-تشريعات الحكم المحلي تنتصر لمنوال دولي يُخضع الفعل التنموي المحلي المقترن بمعقولية المشاركة والتشريك (Maris Robert, 2002, p52) إلى سلطة وهيمنة الرسمي بما يضعف حضور المعقولية أو المقاربة التشاركية في التنمية المحلية.

تكشف القراءة الأولية للقانون تحبّطاً تشبه حركة التذبذب والمراوحة بين مبدئي استقلالية الحكم المحلي وتخوّف يجد تجسيده في تمرير أشكال غير معلنة وغير صريحة لإعادة انتاج المركزية وتبعية المحلي للمركزي بشكل يعيد إلى الفهم تاريخية العلاقة بين المركز والهامش في التاريخ السياسي العربي الذي يأبى أن يختفي بقدر ما يتحقّى في أشكال جديدة للتنموية بغاية الاستمرار المستتر للهيمنة ومركزة الحكم بما يتماهى وبنية علاقات القوة بين الجهات.

ولعلّ الراهن السياسي التونسي الموسوم بالتجاذب السياسي والايديولوجي الحادّ كان له التأثير البائن الذي لا يمكن نكرانه على توجّهات وفلسفة هذا القانون وبالتالي على فاعليته وفعاليته على ارض الواقع في أن يؤسّس الشروط الموضوعية لممارسة الحكم المحلي والديمقراطية المحليّة في إطار ما يسميه **دفيدهارفي** بالحق في المدينة(دفيد هارفي، 2017). فهذا القانون نراه صورة وقيّة إلى حدّ كبير للمرحلة الانتقالية التي تعيشها البلاد التونسية والتي تحمّلت فيه كثير من الحقول الاقتصادية والتنموية والثقافية والتعليمية القوّة التوجيهية لإكراهات **توافق سياسي غير منطقيّ ومشوّش** أو لنقل هشّ وغير عميق فرضته نتائج الصندوق وطبيعة المرحلة الانتقالية ومخرجاتها. ولذلك يظلّ تنفيذه متحرّكاً وغير مستقرّ في علاقة بما يطرأ من **تبدّلات** في بنية التحالفات التي تحكم هرم السلطة وكذا الحقل السياسي التونسي في مسار ثوري فرض بصفة غير منتظرة الحديث عن **وحدة مجتمعية مهذّدة** بقوّة بحدّة التجاذبات السياسية والايديولوجية (الحبيب.سهيل، 2014، ص136-138).

أهداف الدراسة:

لا تشكل المقاربة الوصفية للنص القانوني ومضامينه المحيلة الى مفاهيم الحكم المحلي وآلياته ومؤسساته واجراءاته التي أقرّها لخدمة غاية تركيز الحوكمة المحلية والديمقراطية التشاركية هدف نهائيا للبحث. إنما يتطلع البحث إلى قراءة تأويلية للنص في اتجاه وضع هذه المؤسسات والإجراءات والاليات في اختبار أسئلة البحث الرئيسية التي تحيلنا الى امتحان قدرتها على فكّ مركزة الحكم وبناء لامركزية تضع القواعد الصلبة لديمقراطية تشاركية تخالف براديجماتها الديمقراطية التمثيلية التي تظلّ وفيّة لتدعيم وتبرير ارتباط المجتمع المحلي بالمركز في إطار دور يعيد انتاج هامشيته في تدبير الشأن العام والمحلي على حدّ السواء. ففي النص القانوني مادة التحليل في دراستنا كثير من الحبيثات التي تقوّي الشكّ في صراحة التوجه نحو لامركزية تقطع مع التاريخ السياسي الطويل لعلاقة الدولة ما قبل الاستعمارية او ما بعدها بالمواطن وبالهامش. ثمة مجالات كثيرة تتلبس فيها المفاهيم مثلما للتدابير التي تحتاج إلى المقاربة السوسيولوجية المنهجية لبلوغ المخفي واللامقال ووضع في مقابلة ومواجهة ما يدعيه النص صراحة من تغيير لنموذج التنمية في المجتمعات المحلية ومركزية حضور الفاعل التنموي المحلي بتعدّده.

منهج الدراسة:

يصنع هدف البحث رابطا قويا بالمنهج الأنسب لبلوغه. ويتأتى نجاح البحوث دائما من وجهة اختيار المنهج المناسب لاختبار فرضيات البحث او توجهاته وأسئلته الإشكالية. ولا شك أنّ المنهج الكيفي وتقنياته أوسع استجابة لهدف البحث واشكاليته. واعتبارا لأن المادة البحثية نصوص قانونية فإنّ تحليل الوثائق والنصوص في بعدها الكيفي هو الأنسب. ذلك أنّ تحليل الوثائق والنصوص يذهب ابعد من وصف النص في ظاهر لفظه من اجل تحليل عميق لمضامينه (ستيريبوس. سارانتاكوس، 2017، ص506) في ارتباط بسياقاته الاجتماعية والسياسية والتنموية التي تنير الباحث الى مقاصد النص غير المعلنة وغير الصريحة التي وان اسقطت من النص فإنّها تظلّ دائما موجودة فيه وتسكنه (شارلين هس بيبير وباتريشيا ليفي، 2011، ص491). ويعدّ تحليل الوثائق أحد تقنيات المنهج الكيفي التي تعتبر النص واقعا افتراضيا مثلما ان العالم هو نص يستجد فهمه بالقراءة السيميائية لتأويل معانيه ودلالاته العميقة وكشف الخلفيات الذهنية والسوسيوولوجية والسياسية او التاريخية لصياغة النص ومضامينه.

أولا: في معاني الديمقراطية المحلية والتشاركية والحوكمة المحلية

1. الديمقراطية المحلية: نحو مواطنة تشاركية ومحلية فاعلة

تحليل مركزية المحلي في مفهومة الديمقراطية المحلية الى جماعة ترابية قابلة للتعريف مجاليا ومجتمعيا على اعتبار ارتباط المجالي بالهوية عبر ما يفرضه من ضرورة المرور بمسألة الانتماءات الجهوية والمحلية والاثنية والطبقية والفئوية وما الى ذلك (Geneviève Koubi, 1994). فمحلية الديمقراطية تتأتى من ارتباطها بالمجال وبالجماعة الترابية (المحلية / الجهوية والإقليمية). وهو ما يمرّ بنا الى العنصر المحوري الثان المتّصل في **فمركزة Décentralisation** القرار في السياسة التنموية بما يفضي الى معنى حرية إدارة الشأن العام للجماعات المحلية بما هي وحدات ترابية قروية أم حضرية. فإن تكون ممارسة إدارة الشأن العام المحلي ديمقراطية فذلك لأنّها تحتكم على **مقبولية** شعبية منبثقة عن مسار الانتخاب الحرّ لمن يعهد له إدارة وتسيير الشؤون العامة للمجتمع المحلي (سامية محمد جابر، 1996) عبر مؤسسات وآليات ينظّمها ويمأسسها القانون في تناغم مع الدستور ومع الوحدة الوطنية. فقد تلتبس الديمقراطية المحلية في بعض الأفهام مع الاستقلالية عن الدولة المركزية او القطيعة. فالتدبير الحرّ للشأن المحلي عبر تفويض سلطة القرار الى ممثلين من المجتمع المحلي (ديمقراطية تمثيلية) وممارسة الفرد لمواطنة محلية (ديمقراطية تشاركية) لا تعني رفض أو إضعاف حضور الدولة المركزية رغم اقتران المحلية باللامركزية التي تشكل شرطا محوريا في الديمقراطية المحلية مفهومها وممارسة وتشريعها. لذلك نجد أنّ القانون الأساسي للجماعات المحلية في تونس بادر الى تعريف السلطة المحلية ومركزاتها التي تحايث وتوازي بين اللامركزية ووحدة الدولة كتلازم ضامن ومؤسس للديمقراطية المحلية واستمرارية حضور الدولة المركزية في الوعي والممارسة حيث نصّ الفصل الأول: "يهدف هذا القانون الأساسي الى ضبط القواعد المتعلقة بتنظيم هيكل السلطة المحلية وصلاحياتها وطرق تسييرها وفق الآليات الديمقراطية التشاركية

بما يحقّق اللامركزية والتنمية الشاملة والعدالة والمستدامة في إطار وحدة الدولة" (قانون أساسي عدد 29 لسنة 2018).

ولا شك أنّ إقرار هذا البعد في مفهومة الديمقراطية المحلية ينتهي بالتحليل إلى مفهوم التشارك والمواطنة التشاركية **Citoyenneté Participative** باعتبار أنّ فكّ المركزة أو اللامركزية تفسح المجال لأفراد الجماعة المحلية للتأثير في القرار السياسي وبناء استراتيجيات التنمية المحلية عبر مسارين متلازمين: التفويض **Délégation** والمراقبة **Contrôle**. فالفرد بمعنى المواطنة التشاركية يؤسس الديمقراطية المحلية عبر ممارسة حقه وواجبه الانتخابي في عملية اختيار ممثليه في السلطة المحلية (المواطنة السياسية) إلا أنّه يواصل الممارسة الديمقراطية عبر قوة الاقتراح التي يمنحها له قانون الحكم المحلي (قانون أساسي عدد 29 لسنة 2018) المقرّر للديمقراطية التمثيلية والتشاركية محليًا تماشيًا مع الإقرار الدستوري باللامركزية وإلزام الدولة باحترامه على كامل تراب الجمهورية (الدستور التونسي، 2014). وهو ما ينتقل بالفرد الفاعل من المواطنة السياسية الضيقة إلى المواطنة الاجتماعية الأوسع والأشمل والأقرب إلى براديغمات الديمقراطية المحلية المركزية مثل التشارك **Participation** والشراكة **Partenariat** في السلطة العمومية بين مكونات المجتمع المحلي المتباينة من حيث مشاريعها واستراتيجياتها الفردية والجماعية ومن جهة تصوّراتها للفعل الديمقراطي ذاته وانتظاراتها من السلطة العمومية كما ينكشف في مدخل الحركات الاجتماعية في فهم الحياة ضمن الجماعة. ثم إنّ الفرد في السياق النقهي المتوافق مع مدخل سوسولوجيا التنظيمات والشبكات الاجتماعية يحتفظ بصفة الفاعل المؤثر والموجّه للفعل الجماعي التنموي ضمن الجماعات المحلية لكن في ارتباط بخصائص هذا الفاعل وموقعه ومكانته الاجتماعية وعلاقات القوة وشبكة علاقاته ضمن المجتمع المحلي. إنّ ارتباط التنمية المحلية بديمقراطية القرب يوضع الفاعل المحلي المتعدّد في محور اهتمام وهدف الديمقراطية المحلية ببعديها التمثيلي والتشاركي. وتعيد مركزية الفاعل المحلي تأكيد الترابط والتناغم بين محليّة الديمقراطية واللامركزية بما هي دينامية سياسية تنقل صلاحيات السلطة المركزية إلى الجماعات المحلية ودينامية تنموية بما هي سيرورة تعبئة بشرية ومالية وموارد بغاية تحقيق تنمية تستند بالأساس على خصوصية الجهة ومشروعها المحلي (Christion Brodhay et Florent Breuil, 2004) المنبثق عن النقاش العام الذي تسمح به وتماسسه القوانين. فاللامركزية جاءت أيضًا في سياق تنامي مشاكل الدولة البيروقراطية والمركزية وعجزها عن تحقيق مطالب الجهات في تنمية متوافقة مع خصوصية المجتمع المحلي ومسئولية إنتظاراته التنموية. إذا فعلية فكّ المركزة هي سياسة تنموية واستراتيجية بديلة للخروج من أزمة تنمية (Lizabette Jalbert, 1991, p251-272) أصبحت معه الإدارة المركزية عائقًا أمام التماسك الاجتماعي الذي تهدّده التفاوتات الجهوية وتراكم المشكلات التنموية والاجتماعية في الجهات الأقل حظًا من التنمية وهيمنة الإرادة الاصطفائية على الفعل السياسي المركزي بدل الإرادة العامة (مينش ريتشارد، 2010، ص57) التي تعترف لكل فرد في أي جهة من جهات البلاد بمواطنيته وحقّه في الانخراط الحرّ والطوعي في فعل التدبير العمومي المحلي والمركزي. من هنا انتصبت الحكومة المحلية كأحد استراتيجيات تقاسم المسؤولية وبديل من

البدائل المستندة بقوة إلى البراديغم التشاركي في التدبير المحلي في سياق تحشيد الموارد البشرية والمادية والطبيعية للمجتمع المحلي وتشريك لمختلف مكوناته (محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، 2006، ص48). فالديمقراطية المحلية بما هي آلية إجرائية لمبدأ اللامركزية مسار إصلاحية يستند إلى مبدأ تفريع وتوزيع السلطة وتقاسمها عبر تفويض ونقل المسؤوليات المالية والسياسية والإدارية والتنموية إلى الجهات والأقاليم والجماعات المحلية لتدعيم الممارسة الديمقراطية في حضور قوي وحاسم للبعد المحلي في الفعل العمومي. فهذا الحضور القوي للبعد المحلي في ممارسة السلطة يحيلنا إلى تحولات على درجة من الأهمية التي تؤهلها لأن تشكل اهتماما بحثيا جديا لأكثر من حقل معرفي يقودنا إلى علم الاجتماع السياسي وسوسيولوجيا التنمية وعلم الاجتماع الحضري باعتبار أن هذه التحولات تجد تفسيرها في تقاطع تأثير الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (Dubois. Vincent, 2012, p83-101).

من أجل ذلك فإنّ أوكد شروط نجاح تركيز الحكم المحلي بمقوماته التي تؤسس فعليا لديمقراطية محلية تشاركية يتمركز الفاعل المحلي في مركز آليات تصوره وتنفيذه، هو المعرفة السوسيولوجية الدقيقة للنص القانوني بالعقل السياسي الذي يحكم تمثّل المواطنين للدولة ولعلاقتهم بها والذي هو نتاج تاريخ لا يمكن بناء العلاقة الراهنة بين مركز الدولة وهوامشها خاصة دون فهم تفاصيله الكثيرة التي تنير المشرّع في وضع الآليات الأقرب لخلق دينامية تنموية محلية بما هي سيرورة تعبئة بشرية ومالية وموارد بغاية تحقيق تنمية تستند بالأساس على خصوصية الجهة ومشروعها المحلي، لها من المقبولية وقابلية التنفيذ والانجاز على أرض الواقع.

2. ديمقراطية تشاركية: فاعل محلي شريك ومستقل:

تتكشف الديمقراطية التشاركية المحلية كأحد مظهرات "الديمقراطية المحلية" التي يمكن أن تكون تمثيلية وتشاركية في الآن ذاته. ولعلّ محلية الديمقراطية التمثيلية **La Démocratie Représentative** لا تتأكد، بهذا المعنى، إلا عبر شرط المشاركة الفردية أو المؤسسية للمواطن المحلي في السلطة بشكل يجعل حضوره فاعلا في النقاش حول الشأن العام وأوضاع المجتمع المحلي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وفي التدبير المحلي ووضع السياسات العامة لإدارة الشأن العام والتأثير الدينامي في عملية اتخاذ القرار. فالتشاركية مدخل رئيس نحو فكّ القطيعة أو الانقطاع بين المواطنين وصنع السياسات المحلية في اتجاه توسيع وتفعيل دور الفاعلين المحليين في التخطيط والتنفيذ والتقييم والمراقبة في الخصوص واعتراف للعموم ضمن المجتمع المحلي بمواطنيتهم الفاعلة التي تمجّد دورهم في إبداء الرأي والنقد والتوجيه والمشاركة والمحاسبة عبر آليات الحكم المحلي. فهي بذلك تعد أحد أهمّ مكونات وشروط الحكامة بما هي آلية للتحشيد الفردي والجماعي للمساهمة والمشاركة في الأنشطة والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية المنبثقة عن خصوصيات وحاجيات الجهة. وهو ما تنبّه إليه دستور 2014، حيث نصّ الفصل 139 علنائه، تعتمد الجماعات

المحلية آليات الديمقراطية التشاركية، ومبادئ الحوكمة المفتوحة، لضمان انخراط وسلم مواطنيها وشركاء المجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه

القانون (الدستور التونسي، 2014) وفي هذا السياق يمكن تأكيد أنّ الدستور التونسي يعتبر إلى جانب الدستور المغربي من الدساتير القليلة التي تركز في إطار تركيز آليات الحكم المحلي براديجم الديمقراطية التشاركية التي ترفض أن تُختزل في حق المواطنين المحليين في اختيار ممثلهم بحرية عبر الانتخاب الحرّ والنزيه. فمدلولات التشاركية تتعدّد لتحيل إلى حقوق المواطنين في المعلومات (الدستور التونسي، 2014) والتشاور والاستشارة وأن يكون لهم حضور في اتخاذ القرار والمراقبة عبر شبكة من التقنيات والإجراءات والتمشيات التي يقرّها دستور البلاد (2014) وقانون الحكم المحلي (2018) ضمنها مثل استطلاعات الرأي العام، والاستفتاءات المحلية، وإجراءات التشاور حول الحاضرة أو الحضرة أو أيضا عبر آليات أخرى مثل مجالس الجماعات المحلية أو مجالس الحي أو لجان الأحياء أو مجالس الجماعات ومختلف أشكال التنظيم المدني للمواطنين. ويصبّ الهدف المشترك بين هذه الآليات والفئات المحلية في خلق ديناميكيات سياسية وتنموية ومجتمعية عبر ما تسمح به من إشراك للمواطنين بتعدّد انتماءاتهم الطبقية والفئوية وجنسهم ولونهم في صنع القرار العمومي وارتقائهم تبعا لذلك إلى درجة المواطنة المحلية **CitoyennetéLocale** في بعدها الاجتماعي الذي يتجاوز ضيق السياسي (الانتخاب) وتستعيض عن التدبير البيروقراطي للنموذج المركزي بالتدبير الديمقراطي الذي يمنح الفعل التنموي بعدا جماعيا ضمن أنموذج اللامركزية. فما يعنينا في قراءتنا السوسولوجية هو ما تؤول إليه اللامركزية في الفعل التنموي بالذات من تعزيز الاندماج الاجتماعي للمجتمع المحلي بما يفرضه من آليات وإجراءات حوكمة محلية مفتوحة على كلّ مكونات المجتمع المحلي ومنتصرة لمنطق التعاون بدل التنزاع والصراع (نزيه.ن. الأيوبي، 2010، ص 382) بما ينقل المجتمع المحلي من مفهوم الجماعة **communauté** وروابطها التقليدية (بشارة. عزمي، 1998، ص 33) إلى المجتمع **société** الذي يتأسس ضمنه الاندماج الاجتماعي على الإيرادات الحرّة لأعضائه (Laroui, 1997) وAbdallah، 1997) والاندماج الطوعي والانخراط الإرادي في العملية السياسية وفي المسار التنموي.

تظل الديمقراطية التشاركية المحلية بما ثقّلت به من مدلولات ومعاني أقرب إلى مفهوم ديمقراطية القرب أو الجوار (**Démocratie De Proximité** (Poquet. Guy, 2001) بما هي قطع مع الحضور الظرفي والمناسباتي والاحتفالي للفاعل المحلي أو للمواطن المحلي ذاته وتشبيك الروابط بين السلط المحلية وهيئات الحكم المحلي من جهة ومكونات المجتمع المحلي من جهة ثانية بما يفرضي إلى تديم ومأسسة الفعل التشاركي في القرار السياسي والاقتصادي والتنموي والاجتماعي والثقافي للمجتمع المحلي وتدعيم نسيجه الاجتماعي. وفي ذلك ضمانة للتنفيذ والانجاز لتحوز القرار على قاعدة مواطنة (عملية التعبئة **Mobilisation**) يشرعنه **Légitimation** ويمتّن حظّه من الإجماع **Consensus** والمقبولية **éligibilité**. إلا أنّ المفهوم يحتفظ بنصيب واسع من الالتباس لا يمكن رفعه إلا إذا تجاوزنا مدلوله الموصول وجوبا بالمعنى الترابي أو المجالي. فديمقراطية القرب تحيلنا إلى مفهوم المدينة الشبكة **la ville Réseau** وإلى أهمية الفرد والاختيارات والمشاريع والحريات الفردية في المسارات التنموية للجماعة المحلية.

فالفرد قيمة ثابتة في البراديعم التشاركي وانخراطه في الحياة العامة في بعدها المحلي يكون فرديا ومتخطيا للأشكال التقليدية للانتماء الاجتماعي والانطواء الهوي. فالمواطن المحلي منخرط دون ارادته في مجال متشابك يصعب التمسك منه ومن تأثيراته متعددة الأوجه بعامل شبكات التفاعل والتواصل (Castells. Manuel, 1998) ويفعل التحولات العالمية والمحلية. ولعل هذا المدخل الأقرب الى دفع النسيج الاجتماعي للمجتمع المحلي نحو رتق ثغراته وتمتين انسجامه بما يصنعه للفرد من فرص وإمكانات التعبير عن الرأي والانخراط في الفعل الجماعي والاندماج الاجتماعي (Dominique. Schnapper, 2007, p11) بصفته مواطنا فاعلا (Bassand. Michel, 2007) لا عضوا في جماعة اجتماعية أو اثنية أو عرق أو فئة اجتماعية.

3. الحوكمة المحلية وأزمة التدبير العمومي: تحولات في أشكال الفعل العمومي:

أفضى تراجع نموذج دولة الرعاية (ورد. عبد الملك، 2006، ص12) l'État-providence وفشل منوال التدبير البيروقراطي المركزي للشأن التنموي في حلّ مشكلات الجهات والجماعات المحلية التنموية التي تفاقمت آثارها على مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، إلى التفكير في أشكال ومناويل مغايرة لإدارة الفعل التنموي تحمل تنظيما جديدا للسلطة¹ وعمليات ومناهج مستحدثة في إدارة الشأن العام قادرة نظريا على التناسب مع الحاجيات الفعلية للجهات. وتتأسس هذه المناويل الجديدة للفعل العمومي وبخاصة في عمقها المحلي على شريعات جديدة تقطع مع الاحتكار (لا حصرية السلطة) في اتجاه إقرار أو القبول بتقاسم السلطة مع فاعلين سياسيين منتخبين وفاعلين محليين متعددين (Smouts. Marie-Claude, 1998, p88) وانفتاح أوسع على القطاع الخاص وعلى منظمات المجتمع المدني والمجتمع العالمي. فلم تعد الدولة قابلة للاستمرار كإطار تمارس ضمنها ظاهرة الهيمنة بعبارة فيبر (Weber. Max, 1971). فلم تعد قادرة على القيام بكل شيء مثلما أصبح المواطنون مدعون الى ان يكفوا عن أن ينتظروا منها كل شيء. وفي هذا السياق يطرح بقوة مفهوم الحكامة (Jessop. 1998) **Gouvernance** (Bob, 1998, p31-49) أو الحوكمة المحلية كمسار تشبيك **Résautage** يخلق أشكالاً متنوّعة² لانخراط الفاعلين العموميين وغير العموميين والمواطنين في التدبير المحلي وصياغة استراتيجيات التنمية المحلية بما أنه يحيلنا الى الحديث عن الفعل العمومي كفعل مشاريعي **l'action Entrepreneuriale** ويؤسس رهان الاندماج الاجتماعي ضمن المجتمع المحلي على قيمة المشاركة أو ما يسميه **Schnapper** بالاندماج الديمقراطي (Dominique. Schnapper, 2007) **Intégration Démocratique** ولا على قيمة الادمج **L'inclusion** في معنى الاستيعاب **Assimilation** الذي يلغي سيادة الفرد ويغيّب

¹ اظهر مفهوم الحوكمة في البداية، في البلدان الصناعية حيث واجه النمط التقليدي للحكومة مشاكل تتعلق بالقدرة على الحكم. وهو ما فتح المجال للتفكير في إجراءات تفاوضية وقرارات تشاركية وتعاقدية وبالتالي شكل تشاركي لإدارة الشأن العام.
² الحوكمة أو الحكامة هي مفهوم منفتح على حقول عديدة وهو ما يمنحه بعدا تعديبا وتقاطعا. فللحوكمة مدلول سياسي وهو المركزي ويحيلنا الى علاقات السلطة وإجراءات الحوكمة ومدلول اقتصادي يضعنا اما تأثير العولمة المالية وتعاظم تأثير وسلطة القطاع الخاص وآخر اجتماعي هو تعبير عن ازمة الديمقراطية التمثيلية ومساحة الفعل التي تمنحها للفاعل للتأثير والانخراط في اتخاذ القرار. كما أن المفهوم ينتمي الى الحقل العلمي وبخاصة السوسولوجيا لما تطرحه مراجعات لمفاهيم ومقولات تقليدية في ضوء ما افرزته العولمة من ظاهرات جديدة.

مواطنيته، تستدعي إذا الحوكمة المحلية (Bordeleau, D, 2003) بقوة مفهوم التشاركية كآلية أقرب لتحقيق تناسب ما مع الخصوصيات السوسيو لوجية للمجتمع المحلي (Maris .Robert, 2002) وكمحرك رئيس للحوكمة في بعدها المحلي. فالحكامة المحلية هي التي تتناسب مع منهاج فكّ مركزية القرار السياسي والتنموي في اتجاه يضعه موضوع رهان جماعي وفعل جماعي تفاوضي يفتح للمواطن المحلي المجال فرديا وجماعيا وبأشكال متنوّعة للمشاركة في اتخاذ القرار والمبادرة واسهاماته في عمليات التقييم والمتابعة والرقابة وفق آليات يضعها ويضبط ممارستها قانون الحكم المحلي. فالحكامة بذلك وفي مدلولها لدى فوكو Foucault تكشف عن انتقال حاسم في الدولة الحديثة من دولة إدارة الأقاليم الترابية *État Administrateur* إلى دولة تسيير السلوكات *État gestionnaire de Comportements*.

تتكشف الحوكمة المحلية كمنفذ تحوّل المواطن المحلي بتنوّع مواقعه إلى لاعب محلي مؤثر وموجه بصيغ ومستويات متفاوتة ومتحركة في الديناميات المحلية الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. فمشاركة الفاعل المحلي في انتاج المجال وتأطير الديناميات التنموية المحلية يتخذ معاني ومدلولات متعدّدة تتوزّع أو تتداول بين معنى الاسهام الطوعي Contribution أي المبادرة الحرّة للمواطن المحلي وبين أن تكون عملية تنظيمية *Processus Organisationnel* لتدبير جماعي للشأن العمومي أي خلق وتفعيل آليات مأسسة للتضامن الجماعي ولاندماج الاجتماعي في المجتمع المحلي عبر تبني مناويل فعل واتخاذ قرار أكثر تشاركية وتفاعل ومرونة (Lorrain, D, 1993). الأأنّ المشاركة قد تطرح كشكل من التمكين (l'autonomisation) الاجتماعي للمواطن المحلي فيأن يكون له دور ما في القرارات التنموية المحلية تجعل منه لاعبا أساسيا بصيغة وحدود ما في مسار التنمية المحلية للجهة بتنوّع أبعادها.

أصبحت أزمة التنمية واستتبعاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بعدها المحلي اليوم أكثر دفعا نحو تبني الدولة المركزية لأشكال جديدة للسلطة واتخاذ القرار وتحوّل في منوال الفعل العمومي *La nouvelle Gestion Publique* (FRIEDBERG, Erhard, 1993) يقطع مع مبدأ الاحتكار ويقبل بشكل أوسع بمبدأ التفاوض والتشاركية والشراكة في انتاج المصير الجماعي (Merrien. François-Xavier, 1998, p62) وتدبير الشأن العام للجهات كمجتمعات محلية أدرى من المركز بالتوجهات التنموية الأنسب لواقع الساكنة المحلية ومتطلّبات التنمية المحلية. يصبح الفعل العمومي، إذا، نتاج تنوّع وتعدّد تأثير وتدخّل الفاعلين المحليين (Raffarin. Jean, 1998, pp151-152) في انتاج المجال المحلي وتقسام المسؤوليات بين الدولة والمجتمع المدني المحلي وبين العام والخاص في بناء استراتيجيات التحضّر والتنمية ومأسسة الديمقراطية التشاركية في هيئات وهياكل وآليات دائمة تتمتع بالقانونية وبالمشروعية المجتمعية وتخلق نظريا نوعا من التنافس بين الجهات في حسن تدبير شؤونها وكسب رهاناتها الاقتصادية والاجتماعية الخصوصية. وتقترن الحوكمة المفتوحة بتبني تصوّر جديد لدور الدولة ولعلاقتها بالمجتمع المحلي ومكوناته يبعثر الفواصل التقليدية بين المجال العمومي والمجال الخاص (Raymond, 1998).

(Bourricaud, F, 2000, p617) في اتجاه يؤسس لبراديغمية التعاون بين الأفراد والجماعات الاجتماعية والمؤسسات على انجاز اهداف جماعية هي موضوع توافق واجماع. فإدارة الشأن العمومي ليس شأنًا سياسيا او تنمويا تكنوقراطيا بقدر ما هي في معقولة الحوكمة مشتركا لا يدار إلا جماعيا (Dorval Brunelle, 2010, p26) وبمشروعية لا تخرج عن دائرة التشاركية وتقطع مع المواطنة الكلاسيكية (Dominique. Sch, 1998, p413) أننا أمام رهان اجتماعي يفكّ انحصار رهانات الحكم المحلي داخل سياق الاقتصادي بما انه رهان الجماعة المحلية على تملك مشروع مجتمعي (Cavallier. Georges, p39) وهوية جماعية تلون لا شكّ الفعل العمومي المحلي وبراكسيس الديمقراطية التشاركية.

وتشكل العدالة والمساواة والشفافية والمساءلة أهداف شديدة الالتصاق بالحوكمة وشروط محورية لتحقيقها ولتحوّل إلى ضمانة فعلية لإدارة رشيدة للموارد البشرية والتنموية والمالية والايكولوجية وتركيز آليات وهيئات رقابة ومساءلة بأشكالها السياسية والقانونية والمجتمعية ووضع قواعد مشتركة لضبط العلاقات بين متعدّد مكوّنات المجتمع (العيسوي، إبراهيم، 2003، ص36-37). فالحوكمة الجيدة للموارد الطبيعية والبشرية والمالية والتي تتناقض مع "الدولة الرخوة" (أمين. جلال، 1993) وترتبط بدولة القانون والمؤسسات، تخلق أرضية ثقة داخلية بين الفاعلين تشكل رافعة النظام السياسي للمضي ابعده في الإصلاحات السياسية والاقتصادية الملائمة لتغيير النمط التنموي وملائمته للحاجات الفعلية والحقيقية في إطار ديمقراطية تشاركية وحدّ أدنى من الاتفاق على قيم العمل الجماعي. والحكامة أو الحوكمة **Gouvernance** بما هي توزيع عادل لحاصل النمو الاقتصادي على متعدّد فئات وطبقات المجتمع المحلي او الجهات والأقاليم احتكاما إلى منظومة قيم ديمقراطية تنبثق عنها عملية مراجعة للفوارق الاجتماعية تباعا في اتجاه التحكم فيها وتقليص فجواتها على متعدّد الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والجهوية والطبقية والفئوياتيية انتصارا أو تجسيدا لمبدئي المساواة والعدالة تبرهن على تحوّل المواطن في تعاطي الدولة معه من "مواطن الاقتصاد" و "مواطن الدولة" بعبارة هوفه (Höffe) (هوفه. أو تفريد، 2010) إلى الفرد المواطني Citoyen بما هو غاية وليس وسيلة، ذلك أن المجتمع الفاعل هو المجتمع العادل (Généreux. Jacques, 2005).

ليست الحوكمة مفهوما تجريديا بما أنّها قابلة للقياس عبر ابعاد ومؤشرات اتفق تقرير الأمم المتحدة (Kaufmann. D; Kraay. A; Mastruzzi, M, 2010) على حصرها في ثلاثة أبعاد تتوزّع الى ستة مؤشرات وهي الاستقرار السياسي وفعالية الحكومة والمساءلة وجودة التنظيم ومقاومة الفساد وسيادة القانون. وتقاس تبعا لذلك الدول والحكومات المحلية بالنظر إلى استجابتها لهذه المؤشرات ومقاييسها وتحدّد نتيجة اختبار المؤشرات مواقعها ضمن هذا المنوال الحديث لتدبير الشأن العمومي في الدولة اللامركزية. وصفوة القول، إذا، أننا أمام شبكة قراءة وتحليل ومنظومة معايير لمساءلة واستشكال مسلمات الإدارة التقليدية للشأن العام وللفاعل العمومي تتضح على إثرها أو خلالها مسارات التغيير والتبدّل في السياسات العمومية للسلطة وسيرورات تنافذ السياسي والاجتماعي في ممارسة السلطة وتدبير الشأن العام، يبرز انتقال الحوكمة من حقل

الاقتصاديين والسياسيين (حوكمة الاقتصاد Gouvernance de l'économie) الى حقل السوسيوولوجيا أي حوكمة الجماعات المحلية Gouvernance des Territoires. غير أن الحوكمة تظل محل شك خاصة واتهام بكونها شكل مختل لتعميق لبرلة الاقتصاد والمجتمع ومظهر آخر لتوسع السوق الرأسمالية وأحد صور العولمة عبر اضعاف حضور وتدخل الدولة لفائدة الفاعلين الخواص والأفراد بما يضعف السيطرة السياسية على الفعل الاقتصادي ويحرره Privatisation أكثر بما يتماهى وقيم الليبرالية الجديدة.

على أن أهم ما يستخلص مما سلف أن تطبيق الحوكمة وتملكها شروط التحقق على ارض الواقع يشترط إضافة لخروجها من حقل السياسي والاقتصادي الى السوسيوولوجي أن:

-تتناسب مع تمشي فك مركزية القرار السياسي والتنموي وتحولها إلى رهان وفعل جماعي وتفاوضي فيه تمكين عملي للمواطن المحلي الفردي أو الجماعي من المشاركة في اتخاذ القرار والمبادرة بما يقطع مع مبدأ الاحتكار ويقبل بشكل أوسع بمبدأ التفاوض والتشاركية والشراكة في انتاج المصير الجماعي.

-تحول المواطن المحلي بتنوع مواقعه إلى لاعب محلي مؤثر وموجه بصيغ ومستويات متفاوتة في الديناميات المحلية الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتحوله في تعاطي الدولة معه من "مواطن الاقتصاد" و "مواطن الدولة" بعبارة هوفه إلى الفرد المواطن بما هو غاية وليس وسيلة

-الفعل العمومي المشترك في معقولة الحكامة هو مشترك لا يدار إلا جماعيا في تعارض مع المواطنة الكلاسيكية، تمثل العدالة والمساواة والشفافية والمساءلة أهم أهدافه وشروط تحققه. اعتبارا لكونها تخلق أرضية ثقة داخلية بين الفاعلين تشكل رافعة النظام السياسي للمضي ابعده في الإصلاحات السياسية والاقتصادية

-فالحوكمة هي توزيع عادل لحاصل النمو الاقتصادي على متعدد فئات وطبقات المجتمع المحلي او الجهات والأقاليم احتكاما الى منظومة قيم ديمقراطية تشاركية محلية.

-تخلق وتفعّل آليات مأسسة للتضامن الجماعي وللاندماج الاجتماعي في المجتمع المحلي عبر تبني مناويل فعل واتخاذ قرار أكثر تشاركية وتفاعل ومرونة.

ثانيا: آليات وهياكل الحكم المحلي: فك مركزية أم إعادة تمركز

1. الآليات الإجرائية لممارسة الديمقراطية التشاركية محليا:

تطرح الديمقراطية التشاركية البعد المحلي في القرار العمومي وتدبير الشأن العام بقوة كشكل من أشكال مراجعة الديمقراطية النيابية او التمثيلية التي لم تعد قادرة على مسايرة التحولات

الاجتماعية والاقتصادية الكبرى التي يشهدها المجتمع العالمي والمجتمعات المحلية على حدّ السواء. فانتخاب المواطن لمن يمثله وتفويض إدارة شأنه اليومي والعمومي للسلطة المنتخبة لم يعد قادرا على الاستجابة للتغيرات وللمطالب الاجتماعية الجديدة. وقد دفعت الأزمات الاقتصادية وتداعياتها المجتمعية وعجز نموذج مركزة السلطة على حلّ مشكلات البطالة والتشغيل وتقليص الفوارق الاجتماعية والفوارق بين الجهات إلى تغيير فلسفة تدبير الفعل العمومي ومراجعة علاقة الدولة بالجهات أو المركز بالجماعات المحلية والجهات والأقاليم. وقد فرضت هذه التحوّلات والتغيرات في السياسات العمومية الانتقال من حكم مركزي تفرّر فيه الدولة وتضع السياسات العمومية إلى منوال حكم يتأسّس على تعدّد واختلاف الفاعلين ويمنح للفعل العمومي بعدا محليّا (ورد. عبد الملك، 2006) يكون له تأثير في اعادة هيكلة لا فحسب الفعل والسياسات العمومية بل واساسا في تعيّر مفهوم التنمية في أبعادها الاقتصادية أو الاجتماعية أو الايكولوجية يترجم بدرجة أولى في الاعتراف بالفاعل المحلي وبالخصوصية المحلية وحقّ المواطن المحلي في الانخراط الفاعل في التخطيط والبرمجة والانجاز والمتابعة. وهو ما اقتضى من القانون أن ينوّع ويعدّد الآليات المجسّدة لذلك في الممارسة الفعلية لعلّ أهمّها المجالس البلدية ومجالس البلديات ومجالس الجهات والأقاليم أو كذلك اللجان الاستشارية Les Comités Consultatifs والاجتماعات الشعبية والاستفتاءات المحلية بتنوّع أشكالها وما يطلق عليه بالموازنة التشاركية.

أ. الاجتماعات والتجمعات الشعبية المحلية: تعميم النقاش وخلق مجال عمومي للتفاوض

يلزم قانون الجماعات المحلية مجالس البلدية أو أيضا مجالي الجهات بأن تدعو الى لقاء علني مع المتساكنين بغاية تعريفها بمشاريع قراراتها المثّصلة بأوجه متعدّدة من الحياة اليومية للسكان المحلية أو ما تعتزم القيام به من مشاريع أو اتفاقيات جديدة. ويتّجه القصد من هذا الاجراء إلى تحقيق مبدأ الشفافية (قانون الجماعات المحلية، 2018، فصل 75) من جهة والتشاركية من جهة ثانية اعتبارا لأن مثل هذه الاجتماعات تفتح المجال للمتساكن المحلي لأن يكون له رأي وموقف من القرارات المتخذة أو تكون له مساهمات ما في القرارات المزمع اتّخاذها عبر قوّة الاقتراح التي يمنحها له قانون الحكم المحلي. وسعيا الى تقوية حظّ المواطن المحلي من الديمقراطية المحلية وانخراط فاعلين متعدّدين Pluralité d'acteurs في فعل التدبير العمومي المحلي أقرّ الفصل 35 ذاته "تنظيم الجلسة عند إيداع طلب معلّل من قبل 5 بالمائة من المسجّلين بالسجل الانتخابي للبلدية أو الجهة على الأقل. وفي هذه الحالة تلتزم الجماعة المحلية بتنظيم الجلسة في أجل أقصاه ثلاثون يوما من تاريخ إيداع الطلب" (قانون الجماعات المحلية، 2018، فصل 35). فآلية الاجتماعات الشعبية إجراء مركزي والزامي لاتخاذ القرار المحلي يترجم التحوّل من الدولة المحتكرة الى الدولة الشريكة État partenaire التي لا تنفرد بالقرار العمومي ولا تهيمن كليا على الحقل السياسي وبخاصة الاقتصادي. لذا نوّع القانون في فصله 35 شروط انعقادها بين الشرط التنظيمي الذي يلزم المجلس بدعوة المتساكنين لاجتماع شعبي قبل اتخاذ القرارات وبين الشرط الديمقراطي الذي يمنح للمتساكنين سلطة فرض انعقاد هذه الاجتماعات خارج إرادة

المجلس ذاته شرط ان تكون الدعوة لإنعقاده تعبر عن إرادة جماعية أدنى حددها بخمسة بالمائة. تحقّق آلية الاجتماع إضافة لتعدّد الفعل وتبادل متعدّد الفاعلين الأفكار والمواقف والتوجّهات، مساحة لممارسة الحق في النفاذ الى المعلومة الذي يؤكده الفصل 76 من القانون حين يلزم الجماعات المحلية بنشر كلّ الوثائق المتعلقة بتسيير المرافق العامة وأن تعدّ تقارير دورية عن سير المرافق العامة تنشر بالموقع الإلكتروني للجماعة المعنية. تحدث آلية الاجتماعات الشعبية تغييرا عميقا في شكل العلاقات بين السلطة والمجتمع عبر دفعها نحو منوال جديد لاتخاذ القرار وللعمل العمومي في بعد المحلي بالذات يضيف على المصلحة العامة تصوّرا تعدّديا أي الإقرار بأنّ للمصلحة العامة دائما تعبيرات وتمظهرات متعدّدة ومتخالفة وتتنوّع في التصورات والأفهام التي قد تدخل في اختلاف أو صراع لا يفضي إلى توافق إلا في حضور آلية التفاوض Négociation الجماعي التي تمنح الشرعية **Légitimation** من جهة (السلطة المحلية) والاعتراف Reconnaissance من جهة ثانية (تشارك المواطن المحلي في اتخاذ القرار). وعليه تخلق آلية الاجتماع ما يسميه هابرماس بتعميم النقاش Publicisation du débat (Habermas. Jürgen, 1986) وتصنع مجالا للتفاوض وتبادل المصالح والتصورات والفهم بين مكوّنات البناء الاجتماعي المحلي قد يفضي إلى صياغة إرادة جماعية أو الانتهاء إلى عقد تسوية أو اتفاق جماعي (Francq. Bernard, 2003) يمنح القرارات العمومية شرعية ومقبولية مجتمعية تقطع مع تفرد الدولة L'unicité de L'État ومع فيتشية اتخاذ القرار **Fétichisme de la décision** التي يوسم بها الفعل العمومي للدولة المركزية. غير أنّ هذا الاتفاق أو التوافق أو الإجماع الذي هو هدف آليات الديمقراطية التشاركية في الحكم المحلي تظلّ مفترضة أو متوقّعة وليست حقيقية اعتبارا لخضوعها إلى حاصل التفاوض وتأثرها بتبدّل التحالفات والتوافقات ضمن المعاملات الاجتماعية اليومية وبالسياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتحوّلة. فاشتغال وتشغيل آلية الاجتماعات العامة يتحدّد بالطبيعة السوسولوجية للقرعة بين السلطة والمواطن. وهي طبيعة تكشف عن غياب متكسّر تاريخيا في الفعل السياسي المركزي او المحلي للفئات الضعيفة وللمعارضين سياسيا وغير المتحزبين ومؤسسات المجتمع المدني.

ب. الموازنة التشاركية Le Budget Participatif

يمنح القانون المنظم للحكم المحلي سلطة تقدير الميزانية المحلية وفق تقديرات الموارد الحقيقية والمتوقّعة والحاجيات الفعلية (قانون الجماعات المحلية، 2018، الفصل 133) للجهة ضمن عنواني التّأجير والتصرّف على ألا تتجاوز ميزانية التّأجير 50 بالمائة من الاعتمادات (قانون الجماعات المحلية، 2018، الفصل 135). وتتولى السلطة المركزية مساعدة الجماعة المحلية على ضمان التكافؤ (قانون الجماعات المحلية، 2018، الفصل 131) بين الموارد الذاتية وتقدير الأعباء التي تضعها هيكلها المحلية. لذلك تخصص السلطة المركزية ضمن الميزانية العامة اعتمادات لفائدة الجماعات المحلية بالتشاور والتنسيق مع الهيئة العليا للمالية المحلية والمجلس الأعلى للجماعات المحلية (قانون الجماعات المحلية، 2018، الفصل 147-154).

توضع ميزانية الجماعة المحلية بالنظر إلى أهداف المخطط الثلاثي (3 سنوات) وبالنظر إلى تقديرات الأعباء السنوية. ويتولى مجلس الجماعة بإشراف رئيس الجماعة المحلية إعداد مشروع الميزانية وعرضها على الجلسة العامة لمجلس الجماعة المحلية للمناقشة والمصادقة. ويتولى مقرر اللجنة المكلفة بالشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف تقديم مشروع الميزانية وتلاوة رأي أمين المال الجهوي حول مشروع الميزانية عند الاقتضاء(قانون الجماعات المحلية،2018، الفصل 172-173). ولا يكفي القانون بتدخل الأمين المال الجهوي بل يمنح لممثل السلطة المركزية الذي هو الوالي الحق في الاعتراض على ميزانية الجماعة المحلية المصادق عليها لدى هيئة محكمة المحاسبات المختصة ترابيا من أجل عدم توازن الميزانية أو عدم إدراج نفقات وجوبية أو رصد مبالغ غير كافية لذات النفقات(قانون الجماعات المحلية،2018، الفصل174). إن حضور ممثل المركز في كل المجالس المتصلة بالجهة أو الإقليم يروج له القانون على انه مساعدة للجماعة المحلية على تحديد اعبائها وخلق التوازن بينها وبين مواردها الذاتية ولكن أيضا ضمانا لتطبيق القانون في احترام إجراءات وضع الميزانية والمصادقة عليها وإجراءات صرف الاعتمادات في تقيد والتزام بالآليات الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة التي اقرها القانون. ويترك القانون لرئيس الجهة(قانون الجماعات المحلية،2018، الفصل334) ومجلسها ولرئيس الإقليم(قانون الجماعات المحلية،2018، الفصل371) ومجلسه المنتخبين مسؤولية ضمان احترام مبدأ التشريك والاستشارة والحوار الاقتصادي والاجتماعي محليا وجهويا (قانون الجماعات المحلية،2018، الفصل354-355) وإقليميا من اجل ان تكون هذه الميزانية تشاركية أي صادرة عن حضور فعلي وحقيقي للمواطن المحلي وللفاعل المحلي المتعدّد الذي تحدّثنا عنه والذي يحيلنا إلى المجتمع المدني والى القطاع الخاص والحرّ. وتكتسب الميزانية خاصية التشاركية من فعل التشريك عبر آليات الاجتماعات والاعلام والاستشارة والاستعانة بمن لهم صلة أو قدرة على تقديم الفكرة والمقترح في اجتماعات المجالس البلدية أو الجهوية أو الإقليمية أما مباشرة او عبر منظومة إلكترونية لمسك سجل مكونات المجتمع المدني وسجل آراء وتساؤلات المتساكنين ومكونات المجتمع المدني التي اقرها الفصل 5 من الأمر الحكومي عدد 401 المتعلّق بآليات ممارسة الديمقراطية التشاركية(الأمر الحكومي عدد 401 لسنة 2019، الفصول 5-15). فالميزانية التشاركية هي اعتراف بفعالية وفاعلية حضور المواطن المحلي عبر تأثيره في الخيارات والبرامج التنموية المبرمجة ضمن ميزانية الحكومة المحلية. فآليات الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية تقتضي وجوبا عرض المشاريع على النقاش العمومي وفسح المجال المباشر لقوة اقتراح المواطن المحلي التي أوجب القانون تدوينها الكترونيا وورقيا لتشكل مرجعا لتقييم تجربة الحكم المحلي وممارسة الرقابة على درجة التقيد بمقتضيات الحوكمة والديمقراطية المحلية.

ج. الاستفتاء

يلزم القانون في سياق تأسيسه لآليات ممارسة الديمقراطية التشاركية وأن يكون للمواطنين المحليين دور في القرار العمومي التنموي، مجلس الجماعة المحلية، إجراء استفتاء متساكني

المجتمع المحلي حول إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية بناء على مبادرة من رئيس الجماعة المحلية أو من ثلث أعضاء المجلس. ويمكن لرئيس الجماعة المحلية لوحده أن يبادر بذلك. إلا أن قرار إجراء الاستفتاء يشترط موافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس (قانون الجماعات المحلية، 2018، فصل 31). ثم إن عدم مبادرة المجلس أو رئيسه لا يعني استحالة استفتاء المتساكنين حيث يجيز القانون في فصله الواحد والثلاثون أن يتخذ قرار الاستفتاء باقتراح من عشر الناخبين المحليين بالجماعة المحلية. ولا تتخذ نتائج الاستفتاء بعدا استشاريا يقلل من عمق تأثيرها بل تكون نتائجه ملزمة لمجلس الجماعة شرط ألا تقل نسبة المشاركة عن ثلث الناخبين المسجلين (قانون الجماعات المحلية، 2018، فصل 33) بالسجل الانتخابي. وتتوزع الاستفتاءات بين الاستفتاء الاستشاري المحلي *Le Référendum Consultatif Local* واستفتاء صنع القرار المحلي *Le Référendum Décisionnel local* غير أنها ترجمة إجرائية لمسارات الرقابة ومأسسة التشريك الاجتماعي في المسار التنموي التي أوجدها قانون الحكم المحلي عبر الزامية عرض مشاريع القرارات الإدارية أو التنظيمية أو التسييرية أو المالية والبرامج التنموية على المتساكنين مباشرة خلال الاجتماعات العامة أو عبر إجراء الاستفتاء المحلي. فالاستفتاء بأشكاله المختلفة هو آلية تشاركية تعترف بتعدد المتدخلين في الفعل العمومي وتفسح المجال لانخراط متعدد مكونات المجتمع المحلي باختلافاتهم وتناقضاتهم في صياغة القرار العمومي وبناء عليه ممارسة السلطة في بعدها التشاركي. فالاستفتاء مثل آلية الاجتماعات العامة يفضي إلى إنتاج نماذج قوعدة وضبط للروابط الاجتماعية تقتضي فهمها سوسيوولوجيا فهم علاقات القوة التي تخفيها هذه الروابط الاجتماعية. فالفعل العمومي أو حاصله (Hassenteufel, Patrick, 2008) المتمثل في مجموع القرارات هو نتاج ممارسات وتمثلات الفاعلين المحليين بمتعدد مواقعهم وأمكنهم الاجتماعية.

إلا أن هدف إعادة بناء العلاقة بين الدولة مركزيا او عبر واسطة الحكومة المحلية التي يقترحها القانون وبين الفواعل المحليين لا يستقيم عبر ما وضعه القانون من آليات تظل في الوجدان السياسي التاريخي الشعبي مثلما العالم موضوع شك عميق سيلعب دورا مؤثرا في افشالها وافرغها من إمكانات تحقيق أهدافها المعلنة خاصة مع ما يكتنفها من غموض والتباس يحيلنا هو ذاته الى توجس السلطة المركزية ذاتها من قراءة الهوامش لمبدأ الاستقلالية في معنى الانفصال. ويقرأ هذا التوجس فيما أسميناه بالممارسة الحذرة التي تبقى بأشكال مخاتلة على رقابة المركز وحضوره الصريح أحيانا والمغلف أحيانا كثيرة في القرار العمومي المحلي وممارسة الديمقراطية التشاركية في بعد المحلي.

2. الديناميات المحلية والمركزية في سياقات متذبذبة: أثر السياق السوسيوسياسي

أ. في قصيدة التباس مفهوم الديمقراطية التشاركية: نحو ممارسة حذرة

لم يغفل قانون الجماعات المحلية عن تدقيق المفاهيم الرئيسية والمحورية للقانون مثل الجماعة المحلية أو المتساكن أو المجتمع المدني أو مجلس الجماعة، إلا أن الفراغ البارز الذي يعيب القانون ويضعه موضع الريبة والشك يتصل بغياب كُلي لتعريف وتدقيق مفهوم الديمقراطية

التشاركية وتحديد آلياتها الرئيسية أو المتفق عليها على أقل تقدير. فقد أحال الفصل 29 بصريح العبارة ضبط الديمقراطية التشاركية إلى المجلس المحلي المنتخب حيث ورد في نصه "يُضبط المجلس المحلي المنتخب بالتشاور مع المجتمع المدني آليات الديمقراطية التشاركية وصيغها" (قانون الجماعات المحلية، 2018، فصل 29). معنى ذلك أنّ وضع آليات ممارسة الديمقراطية التشاركية المحلية يلحق عملية الانتخابات البلدية ليصبح الحوار والتشاور رهين تركيبة المجلس وتموقعاته وبنية المواقع والفرص ضمنه. فيمنح هذا الفصل بذلك للحزب الفائز أو التحالف الناتج مساحة فعل أوسع للتحكم في مآل الديمقراطية المحلية وتوجيهها على النحو الذي يخدم برامجها أو أهدافها أو تحالفاتها ولا يعكس تبعاً لذلك خصوصيات وحاجيات الجهة الفعلية المنبثقة عن تركيبة المجتمع المدني والفاعلين المحليين بل متأثرة بالتوقع الأيديولوجي للحزب أو التحالف الفائز.

فقد يفضي التوتّر المحتمل بين الفاعلين المحليين ومكونات المجتمع المحلي وتركيبه المجلس المحلي إلى عدم الوصول إلى اتفاق حول هذه الآليات مما يفتح المجال واسعا على انتكاسة ديمقراطية خطيرة بعامل عدم تعبير الآليات المعتمدة لممارسة الديمقراطية التشاركية الغير ديمقراطية في إجراءات وضعها أو في عدم تأسسها على عنصر الإجماع أو التوافق المعبر عن التركيبة الاجتماعية (القبلية والعشائرية والعائلية والطبقية والفئوية...). فتفقد بذلك الديمقراطية التشاركية شرط مقبوليتها وشرعيتها بعامل غياب أو عدم تفعيل حقيقي لأهم شروطها وتحوّلها إلى "بازار سياسي" بعبارة توران. (توران. الآن، 2016، ص16) ولا شك أنّ ثمة تبعات لهذا التوتّر الممكن ولحالة الفراغ أو الفشل في إنتاج المشهد الديمقراطي المنتظر نظريا من قانون الحكم المحلي وسيرورة التنمية المحلية المستدامة اعتبارا لقوة الرباط بين طبيعة الممارسة الديمقراطية ومسار التنمية. فالنجاح في تأسيس الديمقراطية المحلية يحوّل عملية التنمية من الحديث عن الفاعلين المحليين (كمستفيدين مفترضين من التنمية) إلى "الحديث معهم (كمخترطين وفاعلين) بعبارة منذر كيلاني (Mondher.Kilani, 1977) وموقعهم في محور عملية التنمية بما يقطع علاقتها بالديمقراطية التمثيلية أو النيابية لصالح الانتصار إلى منوالها التشاركي الذي يعترف للفاعلين كأفراد أو كجماعات بفعاليتهم وفعاليتهم في عملية التنمية كإشكالية تعبر اجتماعي دينامي ومتبدل" (اليحياوي، شهاب، 2018). هذا إضافة إلى أنّ ترك تحديد آليات ممارسة الديمقراطية التشاركية للمجلس أو لأحد لجانها القارة (قانون الجماعات المحلية، 2018، فصل 210) ستنتج عنه كثير من الإشكالات التي تصبّ في تخالف وتباين أشكال ومناويل ممارسة الديمقراطية التشاركية بين الجماعات المحلية بالجمهورية التونسية ممّا قد يصنع منها تهديدا واقعا لوحدة الدولة ذاتها وهكذا تشنّت في مناويل الحكم المحلي بين الجهات والأقاليم. فقصدية عدم تدقيق مفهوم الديمقراطية التشاركية من جهة إجرائية الممارسة يضعنا أمام ديمقراطيات تشاركية تشي تخالف مفاهيمي ولكن أيضا مصلحي وايديولوجي وسياسي وثقافي خطير. فالممارسة الفعلية للديمقراطية التشاركية تتغير محليا بالنظر إلى تباين الرأسمال الاجتماعي (Bourdieu.P, 1980, p2) للجماعات المحلية والبنية السوسولوجية التي ينتجها

تبادل الفعل بين أفراد الجماعات الترابية وانتماءاتهم الجماعية وتشكل ما يسميه Putnam بالرصيد المشترك (Judge. Robert, 2003, p7-12).

ورغم أنه بعد أكثر من سنة من اصدار قانون الجماعات المحلية أصدرت رئاسة الحكومة أمرا حكوميا توضيحيا لشروط وإجراءات أعمال آليات الديمقراطية التشاركية وممارستها، فإنّ الالتباس لا يزال قائما بقوة باعتبار أنّ الأمر المذكور واصل تكليف اللجنة القارة بمجلس الجماعة المحلية بتصوّر ووضع آليات لممارسة الديمقراطية التشاركية محليا. حيث جاء في الفصل 13 ما يلي " يمكن للجنة المكلفة بالديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة التابعة لمجلس الجماعة المحلية أن تطلع على سجل آراء وتساؤلات المتساكنين ومكونات المجتمع المدني المسجلة والإجابات عنها وأن تقترح على رئيس الجماعة المحلية تقديم إجابات أو توضيحات أو طلب استفسارات حول الآراء والتساؤلات المدونة بهذا السجل وذلك بتوجيه مراسلات للمعنيين على العناوين المضمنة بالسجل بما في ذلك الإلكترونية منها. كما يمكن لها دعوة المتساكنين أو مكونات المجتمع المدني المسجلة للحضور بمقر الجماعة المحلية قصد المتابعة. وفي هذه الحالة، يتم تحرير محضر جلسة" (أمر حكومي عدد 401 لسنة 2019، الفصل 30). ثم إنّ باقي الفصول وخاصة الفصل الثالث³ لم تحسم هي أيضا في آليات ممارسة الديمقراطية التشاركية بقدر ما وضعت إجراءات مساعدة لعمل اللجنة المكلفة بالديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة أحدث بمقتضاها مكتب لمسك سجل مكونات المجتمع المدني وسجل آراء وتساؤلات المتساكنين.

إنّ استمرار الدولة المركزية في الإبقاء على هامش الغموض ومجال اللابيقين الذي يلفت مسألة الآليات يضعف ادعائها السياسي المرجع بتبني اللامركزية في إدارة الشأن العام وفي اتخاذ القرار العمومي الذي يخص المجتمعات المحلية تشاركيا وفي توافق واسع مع مكوناته ومختلف تركيبته الاجتماعية بما يجعل منها قوى ضغط ومراقبة ولكن قبل ذلك قوى فاعلة ومؤثرة ومنخرطة بعمق في بناء تنميتها المحلية المستدامة. قد يحمل او يخفي هذا التغافل القصدي لا محالة توجّسا حقيقيا غير معلن من تجربة الحكم المحلي التي وجدت نفسها مورّطة في الانسياق خلفها بعامل القوة الضاغطة للمجتمع المدني المتشيع لمبادئ الثورة الداعية إلى إنهاء تهميش الجهات غير المحظوظة والمتضررة من نموذج التنمية المعتمد من السلطة المركزية منذ الاستقلال. فتمّة ريبية حقيقية من تحوّل مسار الاستقلالية إلى الانفصال ومن الديمقراطية المحلية إلى مأسسة غياب الدولة في الجهات يترجمه قانون الجماعات المحلية لسنة 2018 والأمر الحكومي الملحق لسنة 2019 في تنسيب تأثير الفاعلين المحليين ضمن مختلف المجالس واللجان عبر فرض حضور الدولة المركزية في هرمها أو تركيبها عدديا ونوعيا بشكل يعيد رسكلة المركزية عبر أشكال متخفية للحضور والسلطة المغلفة بآليات ديمقراطية يبدو أنّها لن تتجاوز شكليتها وشكلها الدعائي السياسي المخائل. لا تزال بحسب فهمنا لهذا القانون وتأويله سوسولوجيا أمام ذات المعقولية التي تحكم بها الحكومات العربية شعوبها، إنها ديمقراطية الواجهة التي تزدهر في خطاب الدعاية وتذبل في البراكسيس السياسي عبر ما تضعه القوانين المكتملة من معوقات وكوابح كثيرة أثناء

³أما الفصول من 4 إلى 15 فقد فصلت القراءات وشروط فتح ومسك السجلات المذكورة.

التنفيذ. فممثل السلطة المركزية في المجالس الجهوية مثل الوالي والأمين المالي الجهوي يفرض القانون على الجماعة المحليّة إعلامها بكلّ أنشطتها ويملكان بمقتضى هذا القانون حقّ الاعتراض لدى المحكمة الإداريّة وإبطال أعمالها وبرامجها إن لم تتماشى وتعليمات المركز أو توجّهاته التي ينقلها ممثلها بالجهة أو الهامش. وهو ما قد يفتح أو يوسّع مجالات تحكّم المركز في الجماعات المحلية وإمكانية معاقبتها على خروجها عن سلطة المركز تحت مظلة مخالفة الديمقراطية التشاركية المتلبسة والمتلبّسة قسديا بكثير من الإجراءات والتراتب. يبدو أن معقولة الدولة المركزية (ميهوبي، فخر الدّين، 2014، ص71-75) لم تغادر الوجدان السياسي للحكّام ولراهن الدولة المتلحفة شكلا بالحدّاتة يكشفها هذا التوجّس من الهوامش وهذه الريبة المستنجدة بالأوامر التوضيحية التي غالبا ما تنساق الى التضييق على ما يعترف به احتشاما الدستور او القانون من استقلالية وصلاحيات واعتراف بالخصوصيات المحلية للجهات وحقّها في حكم محليّ يمنحها هياكل ومؤسسات يؤثّتها الفاعل المحليّ والمواطن المحليّ بما يتناسب وموارده المخصوصة وخصوصياته المحلية وأهدافه وتركيبته في سياق تحقيق تنمية محليّة هي تحصيل ديناميات فردية وجماعية ورسمية وغير رسمية ونتاج تفاوض اجتماعي (Thuderoz, Christian, 2000, p166) ما بين متعدّد الفواعل يتأسّس أو يؤسّس لانسجام وتناسق النسيج المجتمعي المحليّ من وجهة نظر سوسيو لوجيا الفعل العمومي. فالمجال العمومي لا يقف عند اشتغاله كمكان للتفاعلات التي تتجاوز حدود الزمن والمجال لتفتح على تجارب وخبرات وتصرفات وافعال حاضرة وماضية بل هو أساسا المكان الذي تكتسب فيه الوقائع والأحداث والفاعلين مرئيتهم **Visibilité** (Claudia BARRIL et autre, 2003, p286) وما يمكن تسميته بالاعتراف **Reconnaissance**. ولا يمكن فهم الممارسة الديمقراطية وبالتالي الفعل التنموي لمجتمع مل دون العودة إلى تصوّر السلطة في التقليد السياسي للمجتمعات المغاربية والذي يتّسم أساسا بالتسلّطية والعنف واقصاء الذين يفكّرون أو يفعلون خارج دائرة نفوذ السلطة الحاكمة، لذا تنتظم علاقات الافراد والجماعات بالسلطة وبالمشاركة السياسية في التاريخ السياسي المغاربي بالنظر إلى هذا السياق السوسيو سياسي (Vermeren. Pierre, 2004, p184) غير الملائم لنشأة وتبلور مجتمع المواطنين الذي يطلبه مدلول الحوكمة في بعدها المحليّ.

ب. في إعادة انتاج المركزه وأشكال التبعيات المماسسة

إنّ القصدية المؤكّدة لعدم التدقيق المفهومي للعبارات المستخدمة في التدليل على حقوق الجهات في الاحتكام إلى حوكمة محلية تقودها نحو تنمية مجتمعاتها المحليّة خارج وصاية وهيمنة الساحل المهيمن تاريخيا وخارج وصاية المركز، تكثّف الغموض والضبابية حول أبرز مقولات الديمقراطية المحليّة والديمقراطية التشاركية التي أقرّها الدستور وتناسق معها ظاهريا ودعائيا قانون الجماعات المحلية المؤسس للحكم المحليّ بعد الانتخابات البلدية في تونس 2019. يمكن تأويل ذلك سوسيو لوجيا بأن إرادة التغيير تبدو مكبّلة بالتاريخ السياسي للبلاد والتاريخ الاجتماعي الذي هو تاريخ اخضاع وتبعية الأطراف والهوامش شبه كليا للمركز السياسي والاقتصادي وتاريخ عدم ثقة الهوامش في المركز واحساسها الدائم بالاستغلال والهيمنة والإقصاء التنموي

والسياسي. فالمركزة لم تكن فحسب تمثيلاً فرضته استراتيجية بناء الدولة الوطنية أو ما بعد الاستعمارية وإنما هي تعبير عن ارتهان القرار السياسي والتنموي إلى معايير غير سياسية وغير تنموية تتعلق أساساً بالكي قوة الفرض بعبارة بورديو (Bourdieu. P, Passeron. j.c, 1970, p22) وقوة التوجيه بما يعيد إنتاج نظام سياسي يخدم ويثبت بنية السلطة جهويًا وبناء القوة القائم على تاريخية خدمة الهوامش للمركز. فلم يكن النظام السياسي التونسي منذ الاستقلال منحازاً للجهات عدى الساحل المهيمن على السلطة وعلى القرار السياسي والتنموي. وبشي هذا الحضور المهم والحاسم في أحيان كثيرة لممثلي السلطة المركزية في الحكومة المحلية توجس النظام السياسي من إمكانية إحياء الحكم المحلي للبعد القبلي والعشائري والعائلي للنسيج الاجتماعي خاصة مع عودة ظهور الصراعات بين العائلات والقبائل والعروش في جهات الجنوب التونسي في السنوات الأولى لما بعد الثورة (بوطالب. محمد نجيب، 2012، ص 51-52) أو أن تؤسس الديمقراطية التشاركية لسياقات تكون ملائمة للانفصال أو التمرد أو تهميش المركز. فالعلاقة بين المركز والجهات لا تنضب في الوجدان والممارسة السياسية، خلف الدعائية الطاغية في القانون، إلى سلطة القانون بل إلى ثقافة حكم تمتد جسورها إلى التاريخ الطويل للصراعات بين الجهات والمخزن وإلى الرغبة الدائمة للمركزة في تمثين تبعية الأطراف والهوامش بأشكال متنوّعة ومتجدّدة ومتبدّلة أحياناً (بوطالب. محمد نجيب، 2009، ص 115). ولكن يبدو أنّ ما يكشفه القانون من ضبابية والتباس واسع للمفاهيم يؤكّد هذه القراءة السوسولوجية التي تنبّه الفهم والتأويل إلى الأهمية القوية للسياق المجتمعي وللبنية الاجتماعية للجهة بما هي حقل للتواصل والتفاعل الهوياتي الذي يخلق علاقات قوة ما يصعب على الفعل العمومي للسلطة أن يتجاهل تأثيره أو أن يقفز على كل التاريخ السوسيوسياسي للعلاقة بين المركز وكل جهة على حدة على اعتبار تنوّع هذا التاريخ وتورّعه بين الخضوع للهيمنة ومناهضة الحكومة المركزية وقياداتها. فإذا كان دستور 2014 أسس لمنطق جديد في العلاقة بين المركز والأطراف ويعترف للجهات وللجماعات المحلية بحقّها في **التدبير المحلي والمبادرة** المحلية في تسبير شؤونها وتحقيق تنمية محلية مستدامة مناسمة على ابجديات الديمقراطية التشاركية المحليّة، فإنّ قانون الجماعات المحليّة لسنة 2018 عرّى بوضوح في اعتقادنا اللامقال والغير قابل للاعتراف وحقيقة هيمنة التاريخ على الذهنية السياسية لقادة الانتقال الديمقراطي في غالبيتهم باعتبار ضرورة الإقرار المنطقي باختلاف البعض ومعارضته وعدم تأثره بهكذا تمثيلات سياسية هي في واقع الأمر لها أسسها الثقافية ومرجعياتها السوسيو تاريخية التي أعادت أحداث ما بعد ثورة 14 جانفي 2011 ذات الدوافع والمحرّكات القبلية والعروشية والعائلية في الجنوب التونسي طرح البعد القبلي في بنية المجتمع التونسي وطبيعة علاقة الفرد داخله بالجماعات الأولية (بوطالب. محمد نجيب، 2012، ص 108).

تنضج هذه الذهنية المشكّلة للخلفية التي أسست للقانون في حذره من إطلاق سلطة وصلاحيات الجماعة المحلية في مواقف عديدة. فلا يكفي للجماعة المحلية أن تقرّر استفتاء شعبي محليّ حول إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية عند توفّر شرط موافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس المحلي (قانون الجماعات المحلية، 2018، الفصل 31) بما أنّ القانون يجيز لممثّل السلطة المركزية

بالجهة أي الوالي الاعتراض على هذا القرار لدى المحكمة الإدارية(قانون الجماعات المحلية، 2018، الفصل 32) وبالتالي إمكانية إبطاله أو إجبار الجماعة المحلية ومجلسها على التشاور المسبق مع الوالي قبل اتخاذ قرار الاستفتاء أو أيضا التفاوض المباشر أو تنظيم استشارة على معنى الفصل 92 تجنباً للتعارض أو هكذا نزاعات مع المركز وتعطيل تنفيذ قراراتها رغم انبثاقها عن المقاربة التشاركية وبالتالي مقبولة مجتمعية. وفي هذا الإجراء القانوني لا شكّ قصديّة تنبع من الذهنية السياسية لوضعي القانوني ووجدانهم السياسي الذي لا يزال يحمل تجاه الهامش ريبية يعمل على تسييج نفوذه وإعادة تشكيل تبعيته في مصوغات ومسميات جديدة تمويهية. ثم إنّ سماح القانون للجماعات المحلية بعقد " اتفاقيات تعاون وإنجاز مشاريع تنموية في هذا النطاق مع جماعة محلية تابعة لدول تربطها بالجمهورية التونسية علاقات دبلوماسية أو مع منظمات حكومية أو غير حكومية مهتمة بتطوير اللامركزية والتنمية المحلية"(قانون الجماعات المحلية، 2018، الفصل 29) تفرم له شروط التنسيق والتشاور مع المصالح المختصة بالوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية وإحالة هذه الاتفاقيات عليها قبل عرضها على مصادقة مجلس الجماعة المحلية بشهرين على الأقل. ولا يكتفي القانون بالتنسيق والتشاور بل يمنح هذه المصالح المركزية سلطة رفضها وتعطيل تنفيذها ريثما يبيت القضاء الإداري في هذا النزاع الذي قد يطرأ بين السلطة المحلية والمركزية. أما إذا عدنا إلى مجلس الجماعة المحلية الذي يتولى وضع الميزانية التشاركية المحلية في إطار ما يسمى بالاقتصاد الاجتماعي التضامني الذي يسانده الدستور والقانوني موضوع البحث، فإننا نجد أنّ محاسب المجلس المسؤول عن مسك حسابية الجماعات المحلية تقع تسميته بقرار من وزير المالية بعد إعلام مسبق لرئيس الجماعة المحلية المعنية كمحاسب عمومي تابع للدولة وله صفة محاسب رئيسي حسب الفصل 129 من القانون. فدور هذا المحاسب العمومي المعين مركزيا والضامن لحضور فاعل للمركز وللسلطة المركزية في عمل مجلس الجماعة لا يقف عند مسك الحسابات بل فيما يمنحه له القانون من صلاحية تدخّل في إعداد الميزانية والتصرّف في الأموال ومتابعة الديون وإنجاز النفقات(قانون الجماعات المحلية، 2018، الفصل 129) على الصعيد المحلي، ممّا يضع التصرّف المالي إعدادا وانجازا ومتابعة تحت رقابة وأيضا تدخّل ممثليها ضمن الحكم المحلي. وهو ما يمكن اعتباره مع أندري كورز (André Gorz, 1970, p17) شكلا من التلاعب الذي يتخذ من مفاهيم الديمقراطية والتغيير والاستقلالية والعدالة وما إلى ذلك خطابا دعائيا يخفي معارضة حقيقية متخفية في هكذا ترتيب وإجراءات وآليات كاحبة لسيرورة التغيير في النظام السياسي وفي نموذج الاقتصاد وإدارة الشأن المحلي وفي علاقة الهوامش بالمركز. فإذا تفقينا تفاصيل كثيرة يتضمّنها القانون نقف بجلاء على تكرّر إجراءات الربط التي يوجد لها في جلّ أقسامه بالمركز بأشكال متعدّدة تتخفّى أحيانا كثيرة بما يخالفها أي بمقولة دعم اللامركزية وجهود الحكومة المحلية في تنفيذ برامجها التنموية والحدّ من التفاوت بين المناطق أو بمبدأ التضامن الذي يشير إليه الفصل 146 والذي تتولى الدولة بمقتضاه "تحويل اعتمادات لفائدة الجماعات المحلية بعنوان التسوية والتعديل أو بعنوان المساهمة في تمويل المشاريع المحلية الحيوية وفق الاتفاقات تبرم للغرض"(قانون الجماعات المحلية، 2018، الفصل 146). فثمة مسائل كثيرة يتوقّف فيها مسار اللامركزية والحكومة المحلية على عمل

هيئات مركزية تملك قرار التدعيم أو الدعم أو تقييم المسار وتعديله وما إلى ذلك مثل صندوق دعم اللامركزية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية(قانون الجماعات المحلية، 2018، الفصل 148-151) أو الهيئة العليا للمالية المحلية(قانون الجماعات المحلية، 2018، الفصل 61-65) أو ما للمجلس الأعلى للجماعات المحلية(قانون الجماعات المحلية، 2018، الفصل 47-60) من صلاحيات واسعة جدًا تتجاوز مساعدة المجالس المحلية أو الجهوية أو مجالس الأقاليم على التنمية المحلية وتنفيذ البرامج التشاركية ووضع ميزانية تشاركية مناسبة لهذه المشروعات التنموية الثقافية والاجتماعية إلى إمكانية إيقاف رؤساء المجالس المحلية أو الجهوية أو الإقليمية أو التدخل في تنفيذ البرامج والمشاريع المبرمجة محليا أو في إطار اتفاقيات مبرمة مع السلطة المركزية أو المصالح الخارجية لها ذات الصلة. فنحن بذلك إزاء إعادة رسكلة للمركزية في أشكال مخالطة تتخفى بمقولة اللامركزية لتعيد ترسيخها في مناويل لا تتصادم مع التحولات المعولمة في فعل التدبير العمومي وأنماط الحكم الجديدة.

ج. أهم نتائج البحث

- الفراغ البارز الذي يعيب القانون ويضعه موضع الريبة والشك يتصل ثمة غياب كُلي لتعريف وتدقيق المفاهيم الرئيسية للحكم المحلي وخاصة مفهوم الديمقراطية التشاركية وتحديد آلياتها الرئيسية أو المتفق عليها.

-ترك القانون وضع آليات ممارسة الديمقراطية التشاركية المحلية إلى المجلس أي ارتهانه إلى نتيجة الانتخابات وما سيفرزه من تركيبة ومن توافقات وتحالفات أو معارضات. لذلك ترتب هذه العملية ببنية المواقع داخل تركيبة المجلس وما قد يفرزه من توتر محتمل بين الفاعلين المحليين ومكونات المجتمع المحلي وتركيبية المجلس المحلي من شأنه تعطيل الوصول إلى اتفاق حول هذه الآليات مما يفتح المجال واسعا على انتكاسة ديمقراطية خطيرة.

-قد يحمل أو يخفي هذا التغافل القسدي توجسا حقيقيا غير معلن من تجربة الحكم المحلي التي وجد تنفسها مورطة في الانسياق خلفها بعامل القوة الضاغطة للمجتمع المدني بالخصوص.

-تؤكد آليات تشريك المواطنين والفاعلين المحليين في صناعة القرار العمومي ونقده وتصور ديناميات التنمية المحلية وتقييمها وجود ريبية حقيقية من تحول مسار الاستقلالية إلى الانفصال ومن الديمقراطية المحلية إلى مأسسة غياب الدولة في الجهات ينجلي في تنسيب هذا القانون تأثير الفاعلين المحليين ضمن مختلف المجالس واللجان عبر فرض حضور الدولة المركزية في هرما أو تركيبتها عدديا ونوعيا بشكل يعيد رسكلة المركزية عبر أشكال متخفية.

-يضعف استمرار ابقاء الدولة المركزية على مجال الغموض والضبابية في مسألة الآليات، ماتروج له سياسيا بتبنيها اللامركزية في إدارة الشأن العام وفي اتخاذ القرار العمومي الذي يخص المجتمعات المحلية تشاركيا. فهو لا يكتفي بفرض التنسيق والتشاور مع المصالح المركزية بل

منح هذه الأخيرة سلطة الرفض وتعطيل تنفيذ القرارات التي تتخذها المجالس عبر حقها في الالتجاء للقضاء في حال عدم الموافقة وحصول النزاع بين السلطة المحلية و المركزية .

-يبدو أن معقولية الدولة المركزية لم تغادر الوجدان السياسي للحكام ولراهن الدولة المتغلّفة بالحدثة يؤكّده هذا التوجّس وهذه الريبة من الهوامش عبر تضيق قانون جماعات المحلية على استقلالية وصلاحيات آليات ومؤسسات الحكم المحلي وتجاهله للخصوصيات المحلية للجهات وحقّها في حكم محلي يتناسب واختلاف سياقاتها الايكولوجية والاجتماعية والتنموية والتاريخية.

-إن نؤكد ما لفتنا الانتباه إليه في تحليلنا السوسيوتنموي للنص القانوني المؤسس للحكم المحلي وللديمقراطية التشاركية التي هي أساسها هو أنّ إرادة التغيير تبدو منقّلة بالذاكرة السياسية التاريخية للبلاد وبتاريخ إخضاع وتبعية الأطراف والهوامش للمركز السياسي والاقتصادي وتاريخ عدم ثقة الهوامش في المركز وإحساسها الدائم بالاستغلال والهيمنة والإقصاء التنموي والسياسي.

-وبذلك يكون هذا القانون قد عرّى بوضوح في اعتقادنا الغير مقال والغير قابل للاعتراف وحقيقة هيمنة التاريخ على الذهنية السياسية لقادة الانتقال الديمقراطي في غالبيتهم عبر قصيدة غموض وضبابية المفاهيم وإعادة إقحام المركزي في المحلي.

-يعكس الحضور المهمّ والحاسم في أحيان كثيرة لممثلي السلطة المركزية في الحكومة المحلية توجّس النظام السياسي من إمكانية إحياء الحكم المحلي للبعد القبلي والعشائري والعائلي للنسيج الاجتماعي ونزعات التمرد والانفصال خاصة في فترة الانتقال الديمقراطي المتّسم بهشاشة وضعف الدولة وتراجع سطوتها التاريخية على الهوامش.

ينتج هذا الغموض والالتباس القسدي للمفاهيم والإجراءات وللتوجس والريبة المستقرّة من إعادة رسكلة حضور المركز يضمن المحلي بأشكال مخالطة شكلا من التلاعب الذي يتّخذ من مفاهيم الديمقراطية والتغيير والاستقلالية والعدالة وما إلى ذلك خطاب ادعائيا يخفي معارضة حقيقية متخفية في مثل هذه ترتيبات واجراءات وآليات كابحة لسيرورة التغيير في النظام السياسي وفي نموذج الاقتصاد وإدارة الشأن المحلي وفي علاقة الهوامش بالمركز.

خاتمة

لا تشكّل الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية خيارا أمّلته التحوّلات السياسية والاجتماعية والتنموية الداخلية نتاج حراك سياسي ومجمعي أو نتاج سيرورة تطوّر سوسيوثقافي بقدر ما هي مناويل جديدة نشئت في المجتمعات الليبرالية كمنفذ لأزمة حكم وتديبير وفرضت من الخارج

على مجتمعاتنا بعامل انفتاحها غير الاختياري على اكرهات العولمة. فمفهوم الحكم المحلي أو الحوكمة المحلية وما يدور في فلكها من مفاهيم على غرار الديمقراطية المحلية والديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية تحتل وتكشف مجالا واسعا من الغموض والتلبس الأيديولوجي. فليست الحوكمة مثلا نموذجا مثاليا ولا منوالا موخدا للحكم الرشيد وحسن التصرف في الثروات وتوزيعها العادل ودمقرطة أوسع للفعل العمومي عبر انفتاحه الأوسع على الفعل الفردي والفعل الجماعي المشترك وطينا او محليا بقدر ما هي مفهوم متعدد الأفهام وحقول التنفيذ تتباين تعريفاته بتغاير المداخل والمقاربات السياسية أو الاقتصادية أو التسييرية أو التنظيمية أو السوسيوولوجية أو السوسيوانثروبولوجية. وقد انعكس هذه التداخل والتقاطع لحقول استعمال وتعريف المفهوم على قانون الحكم المحلي الذي لم يحتفظ فقط بهذا الغموض والالتباس بل عمقه عبر تعمّد عدم تدقيق تعريف ابعاده وتحديد آليات وإجراءات ممارسته. وفي ذلك احتفاظ المركز بمجال متحرّك للعب والتفاوض مع الجماعات المحلية ومع الرئاسات الجهوية والإقليمية بما يديم ويثبّت القوّة التوجيهية للمركز ونفوذه التاريخي على الهوامش وبخاصة المهمّشة منها والفاقدة للقدرة على إدارة فعلها العمومي المحلي في قطيعة مع مساعدة ودعم وتأييد المركز الاقتصادي والتنموي بالأساس.

لا يستقيم اعتبار الفعل العمومي التشاركي عملية تنظيمية وتسيرية خاضعة لعملية الضبط القانوني والقوعدة التي تضمن نجاح مسار التشاركية وتأسيس ثوابت التنمية المحلية في الجهة. فهذا الفعل يتأثر إلى حدّ بعيد بما يسميه غرافماير (Grafmeyer. Yves, 2000, p45) بأثر السياق. فالسياق المجتمعي الذي ينتج ويعاد انتاج ضمنه وعبره الفعل التنموي التشاركي المؤسس للديمقراطية المحلية، يمارس سوسيوولوجيا تأثيرا مهما وحاسما أحيانا كثيرة في نجاح تجربة تركيز الحكم المحلي (Bassand.Michel,2007,p43). فالمجتمعات المحلية تتغايّر بالنظر إلى البنية القبلية والعشائرية والعائلية غير المصرّح بها او المعلومة مثلما بعلاقات القوّة للنسيج الاجتماعي. فالفرد لا يتصرّف بمعزل عن الروابط الجماعية التي تلّون فعله الاجتماعي وترسم حدود انخراطه في الفعل العمومي المحلي. ثم إنّ نجاح التجارب الجديدة الفردية والجماعية في ممارسة الضغط على السلطة وتحقيق مكاسب وفرض ارادته الفردية أو الجماعية على الدولة عبر أطر غير تقليدية في الاحتجاج الاجتماعي مثل قوّة الشارع والاعتصام وتعطيل العمل قد تضعف قدرة الخطاب الجديد للحكم المحلي والديمقراطية المحلية على استقطاب انخراط المواطن المحلي في الفعل العمومي الذي تعاد ضمنه صياغة الحدود بين السياسي والاقتصادي في منظومة الحوكمة المحلية. فالمواطن المحلي غير ملزم في رهن المجتمع التونسي ما بعد الثورة أن ينتظر دعوته إلى اجتماع شعبي أو استفتاء محلي (لا يملك القدرة على كسب الثقة) ليعبر عن موقفه بالرّفض أو القبول أو تقديم مطالبه. فهو يملك اطرا جديدة أثبتت نجاعتها عمليا في كثير من حركات الاحتجاج التي حصلت في هذه الجهات والتي افضت إلى خضوع السلطة الجهوية والمركزية لإرادة الجماعات المحتجة وبالشكل الذي يرضيها ويحقّق لها مكاسب أوسع بكثير من الأطر التقليدية الموصولة بالأحزاب السياسية او الآليات الديمقراطية التقليدية أو مؤسسات المجتمع المدني. فكثيرا ما انتصب الشارع التونسي كبرلمان شعبيّ (البيحاوي.شهاب،2018)فرض ارادته في تغيير مسار عدد من القوانين أو الإجراءات وحسنت

جدلا سياسيا واقتصاديا محليا أو وطنيا في غياب كلي للفاعلين التقليديين. في هذا السياق نفهم وندعو إلى مقارنة الحكم المحلي ومدى نجاحه في تحقيق التشاركية التي تشكل محرّكه المركزي واغراء الفاعل المحلي بالانخراط الفعلي في مسار الحوكمة المحلية وتأسيس عقد اتفاق بين السلطة والمجتمع. فالحكم المحلي الذي يتأسس على مناويل غير تقليدية (الديمقراطية التمثيلية) في الضبط الاجتماعي للمجال المحلي العمومي يتوسل عنصر أو شرط الثقة بغاية تحفيز مشاركة وتشريك المواطن مباشرة في التدبير العمومي وإدارة الشأن العام إلى أقصاه. فانخراط المواطن المحلي لا يضمنه النص القانوني ولا الإجراءات والآليات التي يوجد لها كيلا تتجاوز البازار السياسي وديمقراطية الواجهة، ولا أيضا المواطنة في معناها السياسي (الاعتراف للمواطن بحقوقه السياسية) (توران، آلان، 2011، ص11) إنّما اعتقاد المواطن في جدوى وجدارة هكذا نماذج حكم وإدارة في تحشيد طاقاته وفعاله في الإرادة الجماعية التي تشكل الغاية المركزية للحكومة المحلية وآلياتها القانونية والمؤسسية.

وصفة القول أن الحكم المحلي في المجتمعات العربية يحتمل ضغوطا عديدة موصولة باللامركزية الحذرة التي تشيها قوانين الحكم المحلي من جهة وريبة المجتمعات المحلية (الجهات والهوامش) من السلطة المركزية ونواياها التي تصب دائما من وجهة نظر الجهات وبخاصة المهتمشة في تدعيم تفوق المركز والجهات الساحلية التي شكّلت طوال التاريخ السياسي خزّان الدولة من القيادات التاريخية أو القيادات التكنوقراطية المهندسة للسياسات التنموية التي تعيد انتاج ريادتها وتفوقها ورقابتها على الجهات والهوامش حتى في أوج الترويج للديمقراطية التشاركية وأنماط الفعل العمومي الجديدة المتعارضة نظريا مع مركزية القرار التنموي والمنتمرة للحكم والحوكمة المحليّة.

قائمة المراجع:

1. أمين. جلال(1993)، الدولة الرخوة، دار سيناء للطباعة والنشر، القاهرة.
2. بشارة. عزمي(1998)، المجتمع المدني: دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
3. بوطالب. محمد نجيب(2009)، سوسولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
4. بوطالب. محمد نجيب(2012)، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.
5. توران. آلان(2016)، ما الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ترجمة حسن قبيسي، دار الساقي، ط3، بيروت.

6. توران، ألان(2011)، براديفما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة جورج سلمان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
7. الحبيب. سهيل(2014)، المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية، مقدمات في استئناف المشروع النقدي للأيديولوجية العربية المعاصرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.
8. دفيدهارفي(2017)، المدن المتمردة، من الحق في المدينة الى ثورة الحضر، ترجمة لبنى صبري، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.
9. زيجمونتباومان(2017)، الخوف السائل، ترجمة حجاج أبو جبر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.
10. سامية محمد جابر(1966)، علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
11. سليمان أعراج(2012)، الديمقراطية التشاركية من أجل تفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية، مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة، العدد 29، الجزائر.
12. سوتيريوس.سارانتاكوس(2017)، البحث الاجتماعي، ترجمة شحدة فارح، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.
13. شارلين هس بيير وباتريشيا ليفي(2011)، البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية، ترجمة هناء ومحمد الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
14. العيسوي، إبراهيم(2003)، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها. القاهرة: دار الشروق.
15. محمد عبد الفتاح محمد عبد الله(2006)، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
16. مينش ريتشارد(2010)، الأمة والمواطنة في عصر العولمة (من روابط وهويات قومية الى أخرى متحوّلة)، ترجمة عباس عباس، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق.
17. ميهوبي، فخر الدين(2014)، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية.
18. نزيه.ن.الأيوبي(2010)، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
19. هوفه. أوتفريد(2010)، مواطن الاقتصاد، مواطن الدولة، المواطن العالمي، (الأخلاق السياسية في عصر العولمة) ترجمة عبد الحميد مرزوق، المركز العربي للترجمة، القاهرة.

20. ورد. عبد الملك(2006)، الفاعل المحلي وسياسة المدينة، دار ابي رقرق للنشر والطباعة، الرباط.

21. اليحياوي شهاب(2018)، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية: بين المقاربات الكلاسيكية والطروحات الحديثة ديمقراطية التنمية أم تنمية الديمقراطية، ورقة علمية مشتركة في الندوة الدولية حول التنمية ورهانات الديمقراطية، اغادير، المغرب.

22. اليحياوي شهاب(2018)، تقرير الحالة الدينية في تونس (2015-2011)، المجلد الرابع، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط.

23. الدستور التونسي المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي بتاريخ 26 جانفي 2014.

24. القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة على الهياكل العمومية المحلية والجهوية وعلى الجماعات المحلية.

25. قانون أساسي عدد 29 لسنة 2018 مؤرخ في 9 ماي 2018 يتعلّق بمجلة الجماعات المحلية، الرائد الرسمي للبلاد التونسية عدد 39 الصادر في 15 ماي 2018.

26. الأمر الحكومي عدد 401 لسنة 2019 المؤرخ في 6 ماي 2019 المتعلق بضبط شروط وإجراءات أعمال آليات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها بالفصل 30 من مجلة الجماعات المحلية.

27. André .Gorz(1970), La société bloquée, éd du seuil, paris.

28. Bassand. Michel(2007), Cités, villes, métropoles. Le changement irréversible de la ville, Lausanne, Presses polytechniques et universitaires romandes (PPUR).

29. Benevolo, Leonardo(1993),la ville dans l'histoire européenne, paris, Editions de seuil.

30. Bordeleau. D(2003), Gouvernance et construction territoriale : le cas du Faubourg des Récollets de Montréal : du Carrefour des arts et des technologies à la Cité du Multimédia. Thèse de doctorat en sociologie. Université du Québec à Montréal, Montréal, Québec.

31. Bourdieu .P, Passeron .j.c (1970), LaReproduction, éd Minuit.

32. Bourdieu. Pierre(1980), « Le capital social », Actes de la Recherche en Sciences Sociales, vol. 31

33. Castells, M (1981), La question Urbaine, Paris, Édition Maspéro.
34. Cavallier. Georges(1998), Gouvernement des villes et gouvernance urbaine, in Défis pour la gouvernance urbaine dans l'Union européenne.
35. ChristionBrodhay et Florent Breuil (2004), Dictionnaire du développement durable, édition Afnour, Paris.
36. Claudia BARRIL, Marion CARREL, Juan-Carlos GUERRERO, Alicia MARQUEZ, (dirs) (2003), Le public en action. Usages et limites de la notion d'espace public en sciences sociales ,Paris, Éd. Le Harmattan, coll. Logiques politiques.
37. Dominique. Schnapper(1998), la Relation à L'autre : au cœur de la pensée sociologique, éd Gallimard, Paris.
38. Dominique. Schnapper (2007), Qu'est-ce que l'intégration?, éd Gallimard, Paris.
39. Dorval Brunelle (dir.)(2010), Gouvernance : Théories et Pratiques, Éd Institut international de Montréal.
40. Francq .Bernard (2003), La Ville incertaine. Politique urbaine et sujet personnel, Louvain-la-Neuve, Academia-Bruylant.
41. FRIEDBERG.Erhard (1993), Le pouvoir et la règle, Paris, Seuil.
42. Généreux. Jacques (2005), Les vraies lois de l'économie, Éditions du Seuil, Paris.
43. Gérard Marcou (1999), « La démocratie locale en France- Aspect juridiques-», revue La démocratie locale représentation, participation et espace public, Lille, France.
44. Grafmeyer. Yves (2000), Sociologie Urbaine, dir François de singly, Nathan, paris.
45. Habermas. Jürgen (1986), L'espace public : archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise, Paris, Payot.

46. Hassenteufel .Patrick (2008), Sociologie politique : l'action publique, Paris, Armand Colin.
47. LizabetteJalbert (1991), « La décentralisation : Enjeux et perspectives », in Louis Maheu et Arnaud Sales, La recomposition du politique. Chapitre 9, pp. 251-272. Montréal : L'Harmattan et Les Presses de l'Université de Montréal.
48. Maris Robert (2002), la société urbaine (phénomène sociologique), paris.
49. Mondher. Kilani (1994), L'invention De L'autre, Essai Sur Le Discours Anthropologique, Payot, Lausanne.
50. Poquet. Guy (2001), Démocratie de proximité et participation des habitants à la politique de la ville, CREDOC, paris.
51. Raffarin.Jean- Pierre (2002), Pour une nouvelle gouvernance, L'archipel, Paris.
52. Raymond .Boudon, François. Bourricaud (2000), Dictionnaire critique de la sociologie, Paris, PUF.
53. Thuderoz. Christian (2000), Négociations. Essai de sociologie du lien social, Paris, PUF.
54. Vermeren. Pierre (2004), Maghreb : la démocratie impossible ?, Paris, Fayard.
55. Weber. Max (1971), Economie et société, Paris, Plon.
56. John Hannigan(2013)"Analyser les villes et le changement dans une ère de mondialisation : deux points de vue divergents." Sociologie et sociétés 452 .
57. Judge. Robert (2003), « Le capital social, Établir les fondements de la recherche et de l'élaboration de politiques », Horizons, vol. 6, no 3.

58. [Dubois](#). Vincent (2012), Ethnographier l'action publique : Les transformations de l'État social au prisme de l'enquête de terrain, Dans [Gouvernement et action publique \(n° 1\)](#), pages 83 à 101.
59. Geneviève Koubi (1994), «Démocratie locale et pluralisme socio-culturel», in Sciences de la Société n° 31.
60. Jessop .Bob (1998), L'essor de la gouvernance et ses risques d'échec : le cas du développement économique, Revue internationale des sciences sociales, 155, pp31-49 .
61. Lorrain. D,(1993)"Après la décentralisation, l'action publique flexible", Sociologie du travail, n°3.
62. Merrien. François-Xavier (1998), De la gouvernance et des Etats-providence contemporains, in La gouvernance. In Revue internationale des sciences sociales, n° 155.
63. Smouts .Marie-Claude (1998), Du bon usage de la gouvernance en relations internationales, in La gouvernance. In Revue internationale des sciences sociales, n° 155.
64. Cédric Polère, La démocratie participative- état des lieux et premiers élément de bilan-,synthèse à l'occasion de l'élaboration du numéro « des synthèses Millénaire3 » sur le thème de la démocratie, 2007,p. 09, sur le site : [www.Millenaire3.com/content/.../Polere_democratie_participative.pdf].
65. Kaufmann. D; Kraay. A; Mastruzzi, M. (2010a). The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues (World Bank Policy Research Working Paper No. 5430). Washington, DC: The World Bank.